

مجتمع بلاد المغرب في نهاية التاريخ القديم

د. عيش يوسف
جامعة سطيف 2

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة البناء الاجتماعي لبلاد المغرب عشية الفتوحات الإسلامية، وذلك من خلال مساءلة المصادر التاريخية والأثرية، أولا حول درجة حضور العنصر البيزنطي ومدى تفاعله مع المجتمع المغربي، وثانيا مكانة المور أو العنصر المحلي من تطورات نهاية التاريخ القديم.

Résumé:

L'étude en question tente d'éclairer une phase importante de l'histoire du Maghreb, qui est l'antiquité tardive. En questionnant les sources historiques et archéologiques sur cette présence 'Byzantine', son intégration dans la société maghrébine. Ainsi que la position des Maures dans cette période de transition.

عن أي مجتمع نتحدث؟

تطرح دراسة الأوضاع الاجتماعية لبلاد المغرب في نهاية التاريخ القديم صعوبة من نوع خاص، ففضلا عن عدم عناية بطبيعة المجتمع وأصنافه، تطرح المصادر التشريعية التي طالما شكلت مادة مرجعية جد هامة بالنسبة لهذا الموضوع، خاصة في الفترة الرومانية، صعوبة أخرى في ضبط وتحديد الظواهر الاجتماعية، باعتبارها إعتنت بإعادة تنظيم هيكل الإدارة أكثر من أي أمر آخر. وبالرغم من كون النظام البيزنطي قد اعتمد في تشريعاته على القوانين الرومانية بإعتباره الوريث الشرعي لها، الأمر الذي يجعل بديها أن نبحث عن تحديد الوضعيات الاجتماعية والشخصية في ضوء نفس القوانين التي ظلت تضبط وضعية الفرد داخل المجتمع. فإن خصوصية المقاطعة الإفريقية بعد تفهقر الإدارة المركزية وما عقبها نتيجة الاحتلال الوندالي، قد ترتب عنها نوع من الغموض والإضطراب، فبات من الصعب تصنيف هذه الفئات الاجتماعية وفقا للمقاييس القانونية. كما إتضح أن هذه التشريعات لم تصنف سوى من يعترف بهم القانون ضمن الأطر الإدارية. وأن ضعف الإدارة المركزية وبعد مسافتها قد جعلها تحاول التأقلم مع الواقع المغربي بتوظيف حلول ميدانية وإستحداث مواقف آنية. وبالتالي فالغموض الكبير يعود إلى كون هذه التشريعات قد ظلت تستند إلى الموروث القانوني الروماني، في مواجهة أوضاع مستجدة. ورغم أن النصوص الإمبراطورية المتعلقة بكيفيات جمع الضرائب، تسمح بتحديد عدد من شرائح المجتمع، إلا أنها تظل غير كافية لرسم صورة حقيقية للمجتمع الإفريقي خلال فترة الاحتلال البيزنطي. لكونها كانت تقتصر على شرائح محددة دون أخرى، رغم أن المصادر الأدبية قد سمحت بالوقوف على مكانتها في المجتمع.

كما نجد أنفسنا أمام إشكالية أخرى عند معالجة هذا الموضوع: هل يمكن تصنيف الأهالي من بين الفئات الاجتماعية التي عايشت الكيان البيزنطي؟ أم أن صيرورة هذه القبائل ظلت تخضع لمنطق البداوة والتنقل؟ وأن حركتها قد ظلت خارج دائرة التاريخ¹؟ هل تسمح نماذج الإمارات المورية برصد صورة نموذجية لهذا المجتمع، أم يمكن القول أن صورة الثائر في الأدبيات المسيحية واللاتينية ليست في واقع الأمر إلا تكريس لصورة يوغرطة أوتكفاريناس دون الوقوف على خصوصيات المرحلة في الزمن والجغرافيا؟

وبالتالي فرغم الأهمية السياسية التي أعطتها القسطنطينية لإفريقيا الشمالية، يبدو أن واقع المقاطعة الإفريقية، قد ظلت تتجاذبه مؤثرات اجتماعية واقتصادية داخلية أكثر فاعلية، فقد تجلّى في مناسبات كثيرة هشاشة الإدارة ميدانيا بالمقارنة مع شعاراتها الدعائية². وبالنظر إلى حجمها أصلا في بلاد المغرب، من الناحية العددية، وإلى التركيبة البشرية المشرقية التي كانت تسيّر الشؤون الإفريقية والتي لم تكن سوى أقلية محدودة³، وإقتصارها على الهياكل العليا للإدارة العسكرية والمدنية⁴ وإرتكاز الإدارة المحلية في أيدي أفارقة، سواء كانوا ملاكين أو رجال الكنيسة⁵. نحن نتساءل عن إمكانية استمرار نفس الهيكلة الاجتماعية التي كانت سائدة خلال نهاية الفترة الرومانية؟ بل ما مكانة مصطلح إفريقية البيزنطية إذن من هذا الواقع الاجتماعي؟ هل أصبحت حقا بيزنطية في هيكلتها الاجتماعية، أم أنها فعلا قد كشفت عن مغربيتها أكثر من وقت آخر؟

وعموما تبرز المصادر الأفارقة عشية الحملة البيزنطية، كعنصر أساسي في تفاعلات الأحداث، فالمهاجرين منهم للقسطنطينية، كانوا لا يتوانون في التعبير عما وصلت إليها بلادهم من حالة الإضطهاد والظلم الونداليين⁶، والمقيمين لم يخلوا بتقديم المساعدة للجيش البيزنطي⁷، فمثلا تحدث بروكوب عن سلوك الأفارقة عندما فتحوا أبواب قرطاج ونزعوا السلاسل من الميناء⁸، رغم أنه سجل احتجاج مجموعة من التجار والسكان الذين يقطنون على مقربة من البحر، على عمليات السلب التي قام بها جنود بليزاريوس⁹. وحفظت النصوص الأثرية دور عدد من الشخصيات في تشييد القلاع والحصون¹⁰. كما أورد كورنيوس صورا مختلفة عن هذه التركيبة التي تصرخ ألما من خطر الموت¹¹. أأطنبت الكنيسة في الحديث عن معاناتها من الإضطهاد الوندالي¹². وهو ما يجرنا إلى التساؤل عن التغيرات التي جلبت بها هذه "العودة" للإمبراطورية؟

التشريعات الإمبراطورية الخاصة بالحياة الاجتماعية:

ركز الإمبراطور جستنيان على حد تعبير ديل Diehl في تشريعاته الأولى على ضرورة إرجاع الصورة الحقيقية للإدارة الرومانية بالنسبة للسكان، مثلما عرفوها في السابق¹³، وقد ظلت عملية التذكير بالخلفية التاريخية تتكرر في أغلبية التشريعات¹⁴، إلا أن التركيبة الاجتماعية التي ورثتها المقاطعة الإفريقية من الفترة الوندالية، لا يمكن معالجتها بهذا الحنين للعهد الروماني فقط¹⁵، وهو ما تؤكد تطورات الأحداث التي ميزت القرنين السادس والسابع ميلاديين¹⁶. بل يجب الإشارة إلى أن النوايا الإمبراطورية نفسها لم تكن بريئة، لأنه بمجرد أن تتجاوز النصيين الإمبراطوريين الأوليين، واللذان يبرزان الانتصار البيزنطي كنصر من الله، واللذان يؤكدان على ضرورة العناية بالمجتمع الإفريقي، فإننا نتحسس بداية تطبيق سياسة قد تكون أكثر واقعية وأحقيقية، تتعامل مع القضايا المطروحة وفقا لاستراتيجيات طبقت أيضا في المشرق¹⁷.

وقد حاول العديد من الباحثين تفسير عدم قدرة بيزنطة التحكم في منطقة بلاد المغرب_ والتي أقل ما يقال عنها أنها لم تكن تدين لها بالولاء التام_ من خلال إعتقادها هيكل الإدارة المدنية على طبقة الأعيان والقساوسة¹⁸. وقد نتصور أن تقلص نفوذ المجالس المحلية وما أصبحت تعانيه من صعوبات في تسيير نطاقها، جعل من الطبيعي أن يتم اللجوء إلى فئة كبار الملاكين ورجال الكنيسة كعنصر إضافي لدعم هذه الإدارة المحلية والإشراف خاصة على عملية جباية الضرائب. إلا أن نفوذ هذه العناصر قد تضاعف أكثر بعد وفاة جستنيان سنة 565، بينما ظلت الفئات الوسطى والفقيرة تعيش على هامش المؤسسة الإدارية، بل تعاني من سياستها بمرارة¹⁹.

وهو ما أكدته لنا دراستنا لتطور الحياة العمرانية حيث تجلت مكانة القساوسة في المحيط العمراني مما كرس ارتقائهم إلى قمة الهرم الاجتماعي²⁰، في نفس الوقت الذي ظلت فيه الخلفية القانونية تتركز على الموروث الروماني بعيدة عن معايشة الواقع الإفريقي. ومع ذلك فقد سمحت العديد من النصوص الأثرية، رغم طابعها الرسمي، وتكريسها للفعل الإمبراطوري في عمليات تشييد القلاع والحصون، بتوفير سند إضافي لتحسس جوانب أخرى من الأوضاع الاجتماعية، خاصة في الحالات التي تسمح فيها بإحداث مقابلتها بالمصادر الأدبية²¹. بتشريعات بشأن الضرائب، إلا أنها لم تتطرق لبقية الجوانب المرتبطة بالحياة الاجتماعية، إلا في المقاطعات الشرقية، ورغم أنني حاولت إحداث الاسقاطات الضرورية بين هذه المقاطعات وبلاد المغرب القديم، من خلال دراسات باتلايغن²² Patlaegan وكابلا²³ Caplan أولومارل²⁴ Lemerle، فيجب أن أذكر بصعوبة بل بمخطورة هذا المسلك، لأنه إذا كان مصدر التشريعات هو نفسه، فالوروث الاجتماعي والواقع المحلي كانا يختلفان بين منطقة وأخرى، وبالتالي فقد تفاديت الإجابة عن تساؤلاتي من خلال مصادر بعيدة عن الواقع الإفريقي.

تعاقب مراحل الصراع:

أورد بروكوب في كتابه السري أن مرحلة الاحتلال البيزنطي، زمن جستنيان وحدها قد كلفت بلاد المغرب حوالي 5 مليون قتيل، بما فيهم الوندال، المور والأفارقة²⁵. وأن مراحل الصراع ضد المملكة الوندالية من جهة، والكيانات المورية من جهة أخرى، كانا كفيلين بالتأثير سلبا على السكان²⁶. وهو ما يفتح شهية الباحث لمحاولة تقييم سلسلة الحروب والمعارك. إلا أن انعدام وسائل القياس تجعلنا بقدر ما نتفادى الخوض في عملية حسابية ساذجة لأرقام عدد القتلى في مختلف المعارك، بقدر ما نقر عمليات الانصهار والتداخل في العناصر السكانية، فالانقراض الوندالي بعد الاحتلال البيزنطي، كانصهار الأفارق في التركيبة المغربية بعيد الفتوحات الإسلامية، فضلا عن ثقل الحروب والمعارك، كلها عناصر مشكلة ومغيرة لطبيعة التركيبة البشرية المغربية في هذه المرحلة من التاريخ القديم. وإن كنا نقر باستحالة المغامرة في أية دراسة تاريخية كمية أو عددية، لحد الآن على الأقل.

إن ذلك لا ينفي إمكانية الوقوف على بعض المعالم الاجتماعية التي أفرزتها مرحلة الانتقال إلى فترة الاحتلال البيزنطي، والتي من شأنها إضاءة بعض جوانب المجتمع المغربي، مثل مشكلة إعادة تملك الأرض أو إقرار الهيمنة

الاجتماعية لطبقة الملاكين وما ينجم عنها من تحول اجتماعي للطبقة السياسية المحلية، نتيجة عزفها عن مواصلة أداء نفس الدور التقليدي في المجالس البلدية، وتنازلها تدريجياً عن مكانتها لصالح المؤسسة الكنسية من جهة، وأصحاب الملكيات العقارية الكبرى من جهة أخرى. يجب الإشارة إلى أن الاكتفاء بهذه الظواهر الاجتماعية، لا يعني أبداً، اقتصار مراحل التحول على ذلك، وإنما نط لكونها، العينات التي تسمح بما المصادر التاريخية لحد الآن.

1. مشكلة الأرض :

شكلت الأرض، محور الصراع الاجتماعي الذي ميز المقاطعة الإفريقية طيلة القرن السادس ميلادي²⁷، حيث ت إشكالية استرجاع الممتلكات العقارية والفلاحية التي يفترض أنها صودرت خلال الفترة الوندالية، كخطوة أساسية في تكريس التحرر من ضيم الوندال والإحساس بنعيم العودة إلى الخريطة الرومانية بالنسبة للأفارقة، وبالفعل فقد أصدر جستنيان تشريعات عديدة، سواء تعلق الأمر بطبيعة التملك أو بتنظيم العمل والاستغلال داخل هذه الضيعات، فكان القانون الأول في بداية سنة 534، بمنع المزارعين من مغادرة الأراضي التي ولدوا بها²⁸، وبالرغم من أن هدف القانون هو منع المزارعين من التنقل فهو أيضاً يحدد وضعية اجتماعية معينة، تتمثل في تركيبة المعمرين. كما صدر قانون ثان في 1 جانفي 535، حول نفس الموضوع، يسمى بقانون المتجددات "novella 36"²⁹ . وحسب هذين النصين، فإن الطبقة العقارية بما في ذلك رجال سة، قد أصبحت على أهبة استرجاع ممتلكاتها، إلا أن الخصوصية القانونية البيزنطية قد حددت فترة الملكية التي تعطي حق المطالبة بالحقوق، وهي فترة خمس سنوات كمرحلة أولى³⁰. وقد يبدو هذا التحديد غريباً، إلا أنه يمكن قراءته في ضوء الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها بلاد المغرب بعد سقوط الكيان الوندالي، مثلما أشار إلى ذلك بروكوب³¹، وبالتالي إلى صعوبة معالجة هذا الموضوع، وأن القوانين الأولى التي صدرت لم تكن مبنية على معرفة حقيقية لواقع بلاد المغرب، كما يمكن أن نضيف فرضية أخرى أشار إليها موديران Moderan وهي رغبة الإمبراطور في الاستيلاء على هذه الممتلكات، بعد حصر قائمة المستفيدين من عمليات استرجاع الممتلكات من أيدي الوندال³². وهو ما أكده أيضاً بروكوب في كتابه التاريخ السري متهما جستنيان بأنه استولى على أملاك المدن لصالح الخزينة³³، وأن الإمبراطور قد حول مداخيل المدن لصالح رواتب الجنود³⁴. وبالفعل يبدو أن السياسة الإمبراطورية، سرعان ما أيقنت أن التشريعات التي صدرت في هذا الاتجاه قد فتحت في الواقع أبواباً كثيرة للاحتجاجات والفوضى في أوساط المجتمع، حيث أصبحت المحاكم، من دون شك، تغص بالقضايا، وهو الأمر الذي كرسه بعض النصوص التشريعية التي صدرت لاحقاً³⁵. وعموماً فالقيام بعملية حسابية لانعكاسات هذه النصوص الجديدة، تجعلنا نقف على خلفية مهمة في هذه التشريعات وهي محاولة ابعاد عدد كبير من الملاكين، سبق وأن سمح لهم النص القانوني الأول بالحصول على ممتلكاتهم، ويمكن البحث عن خلفية هذا التحول الإمبراطوري في ضوء تلميحات بروكوب في كتابه السري، برغبة الإمبراطورية في الاستيلاء على هذه الأراضي وإقصاء ورثتها³⁶، ولعل ذلك لم يكن دون انعكاسات اجتماعية وسياسية³⁷. فبروكوب نفسه قد أكد في كتاب الحروب، أن الجنود البيزنطيين، بما فيهم عدد من

الحرس الخاص لسولومون، قد انضموا إلى الحركة التمردية التي قادها ستوتزاس Stotzas طمعا في الاستيلاء على الأراضي³⁸. مما يجعلنا نتصور أن مرحلة إعادة التملك هذه قد ترتب عنها تداخلات بشرية كثيرة، سمحت بسعي الكثير من الجند أو الإداريين لمحاولة التسرب في طبقة الملاكين.

مشكلة المعمرين:

حظيت هذه المشكلة أيضا باهتمام امبراطوري كبير، حيث صدرت عدة قوانين ما بين سنوات 552 و558.³⁹ وبالنظر إلى حجم هذه القوانين بالمقارنة مع بقية المسائل، لنا أن نفترض أن الصراع الاجتماعي بين طبقة الملاكين والمحاكم المحلية، الذي يعود مصدره إلى فترة الاحتلال الوندالي، سرعان ما احتل الساحة من جديد. فبعد أن أصدر جستنيان مع فرحة الانتصار على الوندال، أنه يسمح لكل من ضيع ممتلكاته خلال الفترة الوندالية الحق في استرجاعها⁴⁰. فيبدو أن الواقع قد كان أكثر تعقيدا، لأنه اضطر لمحاولة ضبط تشريعاته من جديد، فأصدر سنة 552 "...المعمر الذي غادر الملكية، في زمن الهيمنة الوندالية، وأقام بين الأشخاص الأحرار، لا يمكن المطالبة بارجاعه إلى الضيعة، ولا إجباره على العودة إلى وضعية المعمر. فاننا نريد أن يبقى على حاله مثلما كان في الفترة الوندالية، وفي نفس الوقت فاننا نأمر كل من تخلى على أرضه وهاجر إلى أرض الغير، أن يعود إلى مكانه الأول..."⁴¹. وقد نفهم من هذا النص، أن تركيبة المعمرين قد ظلت موجودة ومصنفة في القانون البيزنطي⁴². وأن القانون البيزنطي يقر حالة التغيرات الاجتماعية التي عرفتها خلال الفترة الوندالية، إلا أن الإمبراطور جستنيان فضل الابتعاد عن الخوض في الصراعات الاجتماعية التي أحدثتها هذه المرحلة، بوضعه حدا للمطالبة بحق استرجاع هذه التركيبة البشرية من طرف الملاكين الكبار⁴³. وبالتالي فقد طبق سياسة العفو عن الماضي إلا فيما تعلق باستغلال ممتلكات الغير، وبالتالي فقد نتصور أن عدد هؤلاء المعمرين الذين أقاموا بالمدن، قد بلغ من الكبر ما جعل الإمبراطور يفضل مواجهة الملاكين الكبار، على أن يخلق أزمة اجتماعية داخلية، لا سيما وأن اندماج هذه التركيبة ضمن السكان الأحرار ومحاولة تمسكها بذلك يجعلنا نفترض أنها نجحت في الانخراط في العجلة الاقتصادية.

وهذا ما يبرر إصداره المرسوم الثاني، المؤرخ في 22 سبتمبر 558: "الإمبراطور فلافيوس جستنيان... إلى جون، حاكم بطريقية إفريقية، علمنا أن في المقاطعة الأفريقية، يوجد من لم ينتظر قوانيننا حول إمكانية المطالبة باسترجاع المعمرين، ولا زالوا يصيرون على تقديم القضايا للمحاكم، للمطالبة بالمعمرين أو الفلاحين، أو أبناءهم، والذين قد هاجروا ضياعهم قبل وصول جيشنا... ونعلم أننا أصدرنا بصدد الموضوع قوانين مقدسة، نحدد فيها فترة تقديم الاحتجاجات للمطالبة بالفلاحين. ونأمر بأن توقف فخامتكم هذه الشكاوي غير المؤسسة، في الأراضي الإفريقية، وأنها لا نسمح متابعة المعمرين، عن طريق العدالة، سواء كان الأمر بالنسبة للرجال أو النساء، أوحى أبناءهم، إلا ابتداء من الفترة التي، كما ذكرنا، تمكن فيها جيشنا المبارك، بفضل الله، من ضم إفريقيا لإمبراطوريتنا..."⁴⁴. مما يجعلنا نتحسس حقيقة الأزمة الاجتماعية التي ولدتها هذه القضية. واضطرار الإدارة وضع حد للمحاكمات والمتابعات التي أثقلت هيكل الإدارة. كما يمكن أن نستنتج خصوصية المقاطعة الإفريقية، بالنسبة لعودة الملاكين الكبار وإصرارهم على استرجاع ممتلكاتهم، وأساليب استغلالهم وفقا

للعرف والقانون المعمول به منذ الفترة الرومانية، بل إصرارهم على استرجاع هيمنتهم وامتيازاتهم الاجتماعية، وذلك بتمسكهم بحق استرجاع المعمرين والفلاحين الذين كانوا في حوزتهم قبل فترة الاحتلال الوندالي. لكن أيضا رغبة الإمبراطور في الحفاظ على التوزيع الاجتماعي والاقتصادي الجديد، أو على الأقل عدم مجارات الطبقة الأرستقراطية في تنفيذ كل مطالبها، وحماية طبقة المعمرين من المتابعات القضائية. وقد ذهب البعض إلى اعتبار هذا الموقف دليل على نية الإمبراطور في الحد من نفوذ طبقة الملاكين الكبار والتقليص من هيمنته⁴⁵.

و يمكن أن نتبع نفس المسألة في عهد خلفاء جستينيان، فبينما أقر هذا الأخير أن من يولد من أم حرة واب "معمر" Adscriptitius، يعتبر حرا⁴⁶، فقد عدل هذا الأمر بالنسبة لمقاطعة ايليريا، ملزما إياه المكوث بنفس الأرض والارتباط بها مثل واده، وذلك سنة 533⁴⁷، إلا أنه لم يطبق على المقاطعة الإفريقية، باعتبارها حظيت بعناية خاصة. فيبدو أن هذا الإجراء القانوني قد تم إحيائه زمن الإمبراطورين جستين الثاني Justin II وموريس⁴⁸ Maurice، ودعم ثانية في عهد الإمبراطور تيبوريوس Tiberius⁴⁹. وفي اعتقادي لا يمكن فهم هذا التحول والتشدد في إلزام طبقة المعمرين في البقاء في الأراضي المنتجة، إلا في ضوء تحالف بين طبقة الملاكين الكبار والسلطة الإمبراطورية أملت الحاجة المتزايدة للمصادر الفلاحية والاقتصادية.

2. مشكلة النساء الونداليات

أوضح بروكوب في حديثه عن أسباب حركة التمرد التي شهدتها المقاطعة الإفريقية بزعامة ستوتزاس Stotzas، خلفية إجتماعية أخرى تتمثل في زواج عدد كبير من الجنود البيزنطيين بالنساء الونداليات واستيلائهم على الممتلكات الوندالية، بما فيها الأرض، المساكن والعبيد. وأن هؤلاء النساء قد أقنعن أزواجهن الجدد من عناصر لجيش البيزنطي، بأنهن كن يتمتعن ه الأملاك في الفترة الوندالية وأنه من غير المعقول بعد أن أصبحن زوجات الجيش المنتصر أن يفقدن ذلك⁵⁰. قد نضيف صورة أخرى أوردتها هذا المؤرخ عن الجنود أنفسهم والذين كانوا في فقر كبير ثم سرعان ما وجدوا أنفسهم يمتلكون ثروات وضياع كبيرة⁵¹. وبالتالي أصبح يبدو أن هذا الارتقاء الاجتماعي قد كان على حساب طبقة الملاكين الأفارقة. ولعل الوضعية الأمنية المتمثلة في تفاقم الخطر الموري، قد جعلت هؤلاء الجنود أكثر ثقة في تمسكهم بامتيازاتهم الجديدة. رغم محاولة بلزاريوس إقناعهم بأنه إذا كان من حقهم الحفاظ على الغنائم التي حصلوا عليها بما في ذلك العبيد، فالأرض تظل من نصيب الإمبراطورية ويجب أن تعود إلى الخزينة العامة⁵². وبالتالي لنا أن نتصور الإشكال الذي أصبح يواجه الإمبراطورية بين الوفاء لوعودها بضرورة تلبية مطالب طبقة الملاك الأفارقة، والرضوخ لتجاوزات الجيش البيزنطي⁵³.

3. مشكلة هجرة طبقة الأعيان من المناصب المحلية

تحفظ التشريعات البيزنطية مشكلة واجهتها الإدارة المركزية، ليس فقط في إفريقيا بل في أغلبية مقاطعات الامبراطورية، وتتمثل في فرار طبقة الأعيان من الالتزامات المتعلقة بمسؤولية المجالس المحلية، نظرا لما كان يترتب عنها من أعباء مادية والتزامات تجاه هذه الإدارة. وفي دراسة لهذه الطبقة السياسية التي طالما شكلت نواة

الحضارة العمرانية في التاريخ الروماني، ما بين القرنين الرابع والسابع⁵⁴، تبين أن ضغط الإدارة البيزنطية كان ثقيلًا، إلى درجة أن صدرت عدة قوانين تلزم هذه الفئة بالبقاء في مناصبها إلا في حالات يحددها القانون. وقد تبين أن عددا كبيرا من هؤلاء الأعيان قد وجدوا في الحياة الكنسية ما يحرمهم من الأعباء المدنية، ويعفيهم من الضرائب في نفس الوقت الذي يسمح لهم فيه بالاحتفاظ بأملاكهم⁵⁵.

وبالتالي فقد أصبحت جاذبية الكنيسة كبيرة ليس فقط للاعتبارات الدينية، بل لما توفره من حماية ومكانة لهذه التركيبة⁵⁶. الأمر الذي يبرر مجموعة القوانين والتشريعات التي حاولت أن تحد من هذه الظاهرة، سواء بفرض شروط تعجيزية مثل التجريد من الأملاك أو فرض نسبة 1/3 من ممتلكات الشخص كغرامة على انتقال ملكيته بعد الخراط في السلك الكنسي⁵⁷، أو المنع النهائي مثل ما يتجلى من بعض مراسلات القديس جيرجوار الكبير St.Grégoire، الذي أشار إلى قانون كان ساري المفعول في عهد الإمبراطور موريس Maurice، يمنع كلية الخراط في سلك الرهبنة والحياة الكنسية لكل من مارس وظائف إدارية، أو أشرف على جهاز الضرائب⁵⁸.

وعموما إذا كانت قائمة هذه التشريعات، تكرر رغبة الإمبراطور في إحياء المجالس المحلية وضمان استمرارها، وسهرها على جباية الضرائب وتسيير الأملاك العمومية، فيبدو أنها عجزت على أن تنفخ فيها الحيوية والنشاط المعروفين في المدن الإفريقية⁵⁹، ولعل هذا أيضا ما يبرر لجوء الإدارة المركزية إلى الحلول المحلية الجديدة، والمتمثلة في تجنيد الملاكين الكبار للسهر على المهام المحلية الهامة⁶⁰، بما في ذلك القساوسة ورجال الدين⁶¹، كجمع الضرائب والإشراف على بعض المنشآت الدفاعية، دون أن تكون لهم وظائف يحددها القانون، كما جرت العادة في الإدارة الرومانية⁶².

ما طبيعة المجتمع الذي وجدته البيزنطيون بعد انهيار الوندال؟

قد نتساءل على إثر التشريعات التي تطرقنا إليها، وطبيعة المشاكل التي تمكنا من رصدنا، عن شكل المجتمع الذي وجدته البيزنطيون، هل يمكن إسقاط صورة المعمرين الذين غيروا كلية وضعيتهم القانونية والاجتماعية واندمجوا في تركيبة الأحرار القاطنين في المدن، أم أن هذه النماذج تظل محدودة في تعدادها ومناطق تواجدها؟ وما حجم الخراط الاجتماعي في سلك الرهبنة والحياة الكنسية؟ وإذا عممنا هذه الصورة، فهل فعلا كانت المدينة مركز الكثافة السكانية، أم أن الملكية الفلاحية هي التي أصبحت مركز النفوذ من خلال طبقة الملاكين؟

يجب الإشارة إلى أن عمليات المصادرة الوندالية لم تمس كل الأراضي الإفريقية، بل استمرت الضياع الكبرى في أغلبية المقاطعات. وأن عددا من الأفارقة قد ساهموا في التعاون مع الكيان الوندالي⁶³، كما أن عددا كبيرا من هؤلاء الملاكين قد هملوا للانتصارات البيزنطية وتعاونوا مع الجيش في ذلك. ولعل تتبع حياة القديس فيلجانس St.Fulgence تسمح لنا بضبط صورة عائلة ثرية، قد تعرضت لعملية النفي والعودة أيضا، إلا أن حضورها ظل مستمرا في الولاية البروقنصلية⁶⁴. كما يفترض ان الضياع الصغيرة لم تتعرض

لعمليات المصادرة بصورة شاملة، بل ظلت أغلبية الملكيات الصغيرة والمتوسطة على حالها، خاصة في مقاطعتي نويميديا والمزاق، البعديتين عن التمركز الرئيسي للوندال، وبالتالي فالتغيير السياسي لم يمس سوى الطبقة الأرستوقراطية الكبرى. ومع ذلك فصورة بلاد المغرب لم تبقى ثابتة، ويوجد أكثر من دليل على هذا التحول. وإذا كان يصعب علينا الخوض في المعطيات الديموغرافية⁶⁵، والحديث عن عدد سكان المدن أو الأرياف. فما تسمح به المصادر هو، انتشار بعض الأسماء المشرقية ضمن قائمة التسميات الإفريقية⁶⁶، مثل اسم فيكتور أو... كما تجلى أن أغلب الأشخاص الذين يحملون أسماء مشرقية هم من التركيبة العسكرية، أو من الطبقة الأرستوقراطية العليا، حيث تبقى الاستثناءات محدودة جدا، مثل ما تدعو إليه نقيشة الشاب تيودوس Theodose المتوفي في هييون، والتي تفترض أنه ينتمي لعائلة متاجرة قادمة من الشرق، استقرت بالقرب من الميناء⁶⁷. وعموما فملف النصوص الأثرية يؤكد على النسبة المحدودة للعنصر المشرقي، واقتصارها على المناصب العليا إدارية كانت أم عسكرية، رغم أن نماذج من هذه العناصر قد تركت بصمات استقرارها المطول، وربما ندماجها في المجتمع المغربي، مثل ما نعرفه عن يوحناJean، الحاكم العسكري لموقع عين البرج⁶⁸ Tigris، أوزير Ziper حاكم روسنياي (البرج البحري) Ruguniae⁶⁹، أو النقيشة الجنائزية للحاكم العسكري موريسيوس Mauricius الذي دفن رفقة ابنته في نفس المكان أين مارس سلطته لمدة 12 سنة⁷⁰. أما إذا تفحصنا ملف القوائم الكنسية وأسماء القساوسة⁷¹، فرغم تسرب العديد من التسميات المشرقية مثل المؤثرات المذهبية المشرقية⁷²، يبدو جليا أن الأسماء الإفريقية المعهودة قد ظلت تشكل القاعدة، وهونفس الأمر الذي كرسته النصوص الجنائزية المسيحية لعدد من هذه الشخصيات⁷³. وبالتالي فما استخلصه دورليا من ارتكاز الإدارة المحلية على العنصر الإفريقي، ليس إلا تأكيدا على الحضور المحدود للعنصر المشرقي⁷⁴.

مما يجعلنا نتوجه للبحث عن مسببات هذا التحول الاجتماعي، داخل المقاطعة الإفريقية نفسها، بعيدا عن منطق التحولات الجذرية المفاجئة، أو التفسير المرتبط بالتحقيب الزمي. والأخذ بعين الاعتبار سلسلة التراكمات الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، التي كرستها هذه الفضاءات الاجتماعية، داخل المحيط العمراني خاصة.

التحولات العمرانية : بين الريف والمدينة

لقد سمحت لنا محاولة قراءة الخريطة العمرانية التي أوجبتها الفترة البيزنطية، والمورفولوجية الجديدة للمدن، ومحاولة الوقوف على مدى استمرار المدينة في حفاظها على التقاليد الرومانية، المعروفة في النظام البلدي وتسيير شؤون المواطنين، باستخلاص ظاهرتين أساسيتين يمكن إضافتهما إلى الطابع الدفاعي الذي تميزت به الخريطة العمرانية البيزنطية:

1. ظاهرة تسيح المدينة:

التحول الذي أدخلته المسيحية في المجتمعات القديمة لا يتمثل في المعتقد وتغير الدهنيات فحسب، بل نتج عن ذلك سلوكا اجتماعيا واقتصاديا جديدين على مستوى المدينة، فتشييد كنيسة أو معمدية هو فعل اقتصادي مثلما هو اجتماعي، لأن عملية التشييد تتطلب جمع الأموال وتنظيما معنا كما تتطلب العناية

بتسيير شؤون هذه الكنيسة هيكلية جديدة لم تكن موجودة في المدن الرومانية التقليدية⁷⁵. وإذا كانت أساليب الإهداءات العمرانية قد سمحت للطبقة الأرستوقراطية بتخليد فعلها على مستوى المدن، فيبدو أن الكنيسة قد بدأت تحتضن هذا النشاط، ليصبح القس أورشال الذين هو الشخصنة الأكثر حضورا في هذه النصوص الأثرية⁷⁶. وبالتالي فهذا النفوذ الاقتصادي المتعاظم للمؤسسة الكنسية⁷⁷، لم يكن وليد عملية إنتاجية للمصادر المادية، وإنما هوننتيجة تحويل المصادر المادية التي كانت تصب في مجالات عمرانية أخرى، الأمر الذي انعكس على الهياكل العمرانية التي يمكن وصفها بالوثنية مثل المعابد، الحمامات... الخ⁷⁸. وعموما يمكن استخلاص أن الكنائس لم تعوض المعابد في نفس المساحة العمرانية، وإنما لعبت دورا أساسيا في إعادة هيكلية المدينة وإعادة ترتيب مراكزها: فمثال مدينة جميلة أو سطيف، يكرسان هذه الرغبة في نقل مراكز التجمع السكاني من الساحات التقليدية إلى الحي المسيحي⁷⁹. أوتيمقاد التي ظلت هياكلها الوثنية قائمة تحولت الجاذبية فيها إلى الكنائس الجديدة⁸⁰. كما يمكن الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه الخطاب المسيحي في نقل الثروات من المجالس المحلية أو العائلات الأرستوقراطية إلى الكنيسة، حيث أصبحت عملية توزيع الثروات والرعاية الاجتماعية، تتم ضمن هياكل الكنيسة أكثر من الأطر البلدية التقليدية⁸¹.

2. ظاهرة تعريف المدينة:

سمحت العديد من الدراسات الأثرية، والمتمثلة في البحث عن المعالم العمرانية خارج المدن، بالوقوف على كثافة الأرياف وحيويتها، وذلك من خلال دراسات لوفو Ph. Leveau حول منطقة شرشال، والتقنيات التي أجراها بيراس J.Peyras، من حوض مجردة، فضلا عن الأبحاث التي يقوم بها الأمريكي Hitchner حول منطقة قصرين Cillium. وإذا كانت هذه النماذج من الدراسات قد أثرت بأن المناطق الريفية لم تكن أقل أهمية من المدن من حيث الكثافة والإستقرار الساكنين، فقد أكدت على عقم فرضية كورتوا Courtois حول إرتفاع عدد سكان المدن بالنسبة للأرياف. كما أكدت الدراسات أنه رغم استمرار النشاطات العمرانية في المدن، إلا أنها بعد القرن الخامس، قد شهدت تقلصا ملحوظا بالمقارنة مع الحركة العمرانية للقرن الرابع ميلادي⁸²، وإذا كان طبيعيا أن فترة الجمود الوندالية وما عقبها من اضطرابات، قد أثرت على سير المدن، وقلصت من امكانيات المجالس المحلية في مواصلة تقاليد الرومانية. يضاف إلى ذلك ظاهرة هجرة الطبقات الأرستوقراطية نحو الضياع وهروبها من التزاماتها المحلية⁸³. كل ذلك ساهم في تقلص المساحة العمرانية لأغلبية المدن، وانتقال الحيوية الاجتماعية نحو الريف. مما جعل أغلبية هذه المدن تفقد جانبا كبيرا من خصوصياتها، وتتحول على رأي غيو Guillou إلى قرى أو مدن صغيرة⁸⁴. حيث أورد أنه " رغم أن المدن قد استمرت تحتضن المؤسسات الرسمية مثل الحصون والأسوار، فقد تضاعف عددها وتقلصت مساحتها، أي أيضا أصبحت تحتوي على الحدائق والبساتين، بل حتى الحقول، فضلا عن تربية الحيوانات، بما فيها العاصمة⁸⁵". وإذا كانت مرحلة التشييد التي أشرف عليها الإمبراطور جستنيان، قد خلدت اسمه، وجعلته

الفعل العمراني الذي كان من خصوصيات المجالس المحلية، فيبدو أن سبب ذلك هو غياب هذه المؤسسات المحلية، أو عجزها على اتخاذ المبادرات الضرورية كما حرت العادة في التاريخ الروماني⁸⁶.

3. ظاهرة عسكرية المدينة:

البديهي أن ظاهرة التحصين التي تميزت بها المدن البيزنطية، قد ساهمت في التحول العمراني، وفي التعبير عن هاجس الخوف التي تؤكدها المصادر الأدبية، حيث تؤكد المصادر الأثرية، وعملية مطابقة المخططات العمرانية لهذه المدن، حجم التحولات التي عرفتها خلال هذه الفترة من الناحية التنظيمية والهيكلية، إلى درجة التساؤل هل فعلا تقلصت إلى مجرد قلاع، وهل إقامة القلاع داخل النسيج العمراني من شأنه التأكيد على التراجع وتقلص مساحة المدن؟ وإذا كان من البديهي الاقرار بأن المدن البيزنطية ببلاد المغرب لم تبق تحافظ على نفس المؤسسات والوظائف الحضرية المعروفة في العهد الروماني⁸⁷. ففي انتظار معاجة الملف بفضل دراسات أثرية شاملة، يظل التساؤل قائما حول مدى تأثير هذا التحول على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما يجعل من الصعوبة بمكان معالجة المجتمع الحضري منفصلا عن المجتمع الريفي.

نظافا من هذه التحولات، أصبح في اعتقادي، من غير المعقول إحداث تقسيم واضح بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي، إلا من خلال بعض الأصناف الاجتماعية، فالطبقة الأرستوقراطية وإن كانت تسكن العواصم الكبرى لا يوجد ما يؤكد أنها لم تكن مستقرة بالضيق الإمبراطورية أوضاعها الخاصة، ونفس الأمر بالنسبة لطبقة الملاكين الكبار التي كانت تجمع بين الاستقرار في المدن وممتلكاتها، في حين لاحظنا أن عددا كبيرا من المعمرين قد هجروا ضياعهم، واندمجوا مع السكان الأحرار بالمدن. وقد أكد غيو **Guillou** أن هذه الصورة لم تكن تخص المقاطعة الإفريقية فقط، بل كانت تشمل أغلبية المقاطعات البيزنطية ابتداء من القرن السادس ميلادي⁸⁸.

طبقات المجتمع الإفريقي خلال فترة لاحتلال البيزنطي

1. الطبقة الأرستوقراطية:

تمثل في طبقة البطارقة والحكام الذين حكموا المقاطعة الإفريقية، وتميزوا بعلاقة ما مع القصر الإمبراطوري. وتكرست مكانتها الاجتماعية والادارية من خلال النقائش والنصوص الأثرية، ويمكن مقارنة هذه التركيبة من خلال النماذج التالية، رغم أن أغلبية النصوص الأثرية تكرر دوما الخطاب الرسمي لعمليات التشييد:

(1) سولومون:

لا نعرف عنه سوى أنه ولد بدارا **Daras** وأنه تعرض لحادث جعله يصبح خصي، كما لا توجد إشارة إلى أنه ينتمي لعائلة أرستوقراطية بالشرق. بل تشكل ترقيته في مثل هذا المنصب أحد نماذج التركيبة البشرية التي صبحت على رأس المقاطعة الإفريقية، انطلاقا من كفاءتها العسكرية فقط. يبرزه بروكوب كنائب للجنرال بليزاروس في منطقة أرمينية، باسم **Domesticus**⁸⁹، عين على رأس الوحدات العسكرية بعد عودة القائد بليزاروس إلى الشرق، ثم الإدارة المدنية كبطريق المقاطعة الإفريقية⁹⁰ ذلك في الفترة ما بين 534-536، ثم ما بين 539-544 وهو تاريخ مقتله في الصراع مع القبائل المورية،⁹¹ ورغم أن ترقيته تعود أساسا لمكانته العسكرية

فيبدوأنه استغل نفوذه هذا في دعم أفراد عائلته في التسرب للطبقة الأرستوقراطية الإفريقية، فقد كان له أخ يسمى باخوس Bachus، يبدوأنه تقلد مناصب هامة⁹². إلا أن معلوماتنا حول أبناء أخيه تعتبر أكثر، حيث تبرزهم المصادر على أنهم تقلدوا مناصب كبيرة، فالأول كيروس Cyrus أصبح دوقا لقرينة Cyrénaique⁹³، وسرجيوس Serigius، الذي نعرف عنه أكثر من الأول، بفضل تورطه في مقتل الوفد اللواتي، وهو حاكم للولاية الطرابلسية، بل يبدوأنه أصبح بطريقا للمقاطعة الإفريقية⁹⁴، أما الثالث فقد اعتقل في الحملة الأخيرة التي نظمها سولومون ضد المور، دون أن نعرف مصيره فيما بعد، رغم اقتراح أحد الباحثين العثور على بصماته في جزيرة نيسوس ومنطقة بلغاريا⁹⁵.

(2) جرمانوس:

يعتبر من أقارب الإمبراطور جستنيان⁹⁶، ابن أخ الإمبراطور جستين الأول، تم تعيينه على رأس المقاطعة الإفريقية خلفا للجنرال سولومون، لاختاد حركة التمرد التي تزعمها ستوتزاس سنة 536. إلا أنه استدعي بعدها للقسطنطينية مباشرة⁹⁷ 539. وقد عين أيضا على رأس قيادة الجيش بإيطاليا في حدود 550، كما تبرزه المصادر أنه تزوج الأميرة القوطية ماتاسونتانا Mathasunta، بعدما نقلت إلى القسطنطينية⁹⁸. ومن قم فعلاقتة بإفريقية ظلت فقط في إطار مهمته العسكرية.

(3) غيناديوس:

يعود أصله إلى منطقة تراسيا Thrace، عين على رأس المقاطعة الإفريقية كبطريق في الفترة ما بين 578 إلى تاريخ 591 حيث يبدو أنه واكب الاصلاحات التي أدرجتها الإمبراطورية البيزنطية بإحداث هيكلة جديدة للقيادة يتميز هذا المنصب بالطابع العسكري لكن أيضا بوجوده على قمة هرم الإدارة البيزنطية ببلاد المغرب، تجعل منه المراقب والمشرف على الإدارة المدنية والعسكرية في نفس الوقت⁹⁹. ولعل ذلك ما جعله يحضى بعدد كبير من النقائش التي تخلد مساهمته في النظام الدفاعي البيزنطي¹⁰⁰.

(4) هرقليوس

تبرز المصادر شخصية هرقليوس في سن الستين سنة عندما عين على رأس المقاطعة الإفريقية¹⁰¹، رفقة أخيه جريجوار¹⁰² Grégoire. وذلك سنة 608، في عهد الإمبراطور موريس Maurice، الذي كانت تربطه به علاقات حميمة، خاصة بعد مشاركته في الحروب ضد الفرس، فضلا عن كونه من عائلة أرستوقراطية أرمينية¹⁰³. ولعل الأهم في هذه الشخصية هو مشاركته في حركة الثورة ضد الإمبراطور فوكاس سنة 610، وذلك بإرساله ابنه "هرقليوس" على رأس أسطول من المقاطعة الإفريقية¹⁰⁴، وهو الذي سرعان ما يصبح امبراطورا بيزنطيا¹⁰⁵. وقد تكون ترقيته السريعة هذه نتاج تقاسم الكراهية بين مختلف المجموعات الضاغطة في المقاطعات البيزنطية، لكن لا يمكن إهمال مكانة المقاطعة الإفريقية في تطورات الأحداث هذه¹⁰⁶، ولعل ما يؤكد ذلك أكثر هو استمرار نفس الحنين لهذه المقاطعة، فنتيجة تفاقم الضغط والمخاطر الفارسية على القسم

الشرقي، لم يجد هذا الإمبراطور سوى فكرة نقل العاصمة البيزنطية نحو القسطنطينية، وهو ما باشره، ولولا عواصف المتوسط التي أعطت الحجة لمعارضيه هذا المشروع، لتغيرت صيرورة التاريخ.¹⁰⁷

5 جريجوار:

يظل شخصية مجهولة الجوانب، وعرضة لعدد من الفرضيات التاريخية، ولعل ذلك يعود أصلا إلى المرحلة الانتقالية التي عايشها، فهل هو جرجير المصادر الإسلامية؟ أم أنه مثلما اقترح دورليا¹⁰⁸، احد عناصر عائلة حكمت أكثر من 45 سنة، لكن ما يثير في هذه الشخصية هو تكرار فكرة الانفصال معتمدا في ذلك على ما يبدو على طبقة الأفارقة¹⁰⁹، وبالتالي امتزاج مصالحه بمصلحة المقاطعة وسكانها. ويقترح المنصوري فكرة مغرية، ها أن نهاية النفود البيزنطي لم تكن في الواقع بسبب الفتوحات الإسلامية وإنما من طرف ما يمكن تسميتهم ببيزنطيين إفريقيا¹¹⁰. وبالتالي يمكن اعتبار محاولات الانفصال التي عرفتها المقاطعة، في زمن جريجوار ما هي إلى نموذج لهذه المصلحة المشتركة بين هذه الطبقة والأفارقة¹¹¹.

كما أشار بروكوب إلى صنف آخر من أصناف هذه الطبقة، والمتمثل في الأفارقة الذين ارتقوا إلى مناصب عليا، ليس بروما وإنما بالقسطنطينية، حيث تحدث عن شخصية يولينوس الإفريقي Junilus الذي عينه جستنيان مكلفا بالحسابات على مستوى القصر الإمبراطوري، سنة 529. وهو من أصل ليبي: " نصب في هذه المسؤولية جولينيوس، من أصل ليبي، شخص لم يسمع أصلا عن القوانين، فلم يكن خطيبا، وأنه لا يعرف سوى اللاتينية، أما فيما يخص الإغريقية، فهو لم يدخل حتى المدارس الابتدائية، فلم يكن إذن بإمكانه حتى الحديث بفصاحة، وكثيرا ما كان موضوع السخرية عند محاولته التلغظ بكلمات إغريقية، وكان أيضا جشعا لا أخلاق له، لم يكن يستحي حتى من بيع المراسيم الإمبراطورية، بعملة من الذهبي، بل لم يكن يتوان في مد يده لأول قادم"¹¹²

وعموما إذا كانت النصوص الأثرية تؤكد أن نسبة العنصر الأجنبي أو المشرقي¹¹³، قد ظلت محدودة بالنسبة للسكان المحليين، فيبدو أن مصير هذه الطبقة الأرستوقراطية كان مغايرا في بلاد المغرب عما عرفته في كل من مصر وإيطاليا¹¹⁴، كنت من الاقتراب من المجتمع الإفريقي، وتبني خصوصياته، بينما شهدت الأرستوقراطية المستقرة في إيطاليا حركة إبعاد من الطبقة المحلية¹¹⁵. فإذا كانت مراحل الاحتلال البيزنطي الأولى قد تميزت باستقدام موظفين ورجال الجيش وأوحتي تجار من الشرق البيزنطي¹¹⁶، فيبدو أنه مع نهاية القرن السادس، بدأ الأفارقة بدورهم يرتقون إلى هذه المناصب العليا، ويشكلون الأغلبية¹¹⁷، هذا إلى جانب استقرار هؤلاء الوافدين واندماجهم في المدن التي أشرفوا على تسييرها أو حمايتها، ولعل قائمة النصوص الجنائزية لهذه الشخصيات التي لم تبخل في التذكير بمناصبها، دليل على ذلك¹¹⁸.

طبقة الملاكين الكبار .

تبدو صورة هذا النوع من الأفارقة في المصادر¹¹⁹ في شكل طبقة، تستمد ثروتها من تسيير الضياع الكبيرة، وقد تبحر هذه الخصوصية الإفريقية المتمثلة في الجمع بين تسيير الضياع والإشراف على عملية جباية الضرائب فضلا عن المساهمة في حركية العمران وتشبيد الدفاعات البيزنطية¹²⁰، وتؤكد النصوص الأثرية مكانة هذه

الطبقة من خلال ما كانت توصف به: **potentes Nobilis, Possessores** . مستفيدين من امتيازات كثيرة، مثل الأراضي التي وزعتها الإمبراطورية سنة 570 بعد انتزاعها من الوندال، فضلا عن استفادتهم من الناحية الادارية بحصولها على حق المشاركة رفقة رجال الكنيسة في تعيين حكام الأقاليم¹²¹، والذين يكونون عادة من الملاكين أو من بين قدماء ضباط الجيش¹²²، وعموما كانت الأراضي الخصبة والضياح الكبرى من نصيب الملاكين الكبار بما فيهم رجال الكنيسة¹²³، مما جعل البعض يعتبر أن الريف كان أكثر حيوية من المدينة باعتبار ان هذه الأخيرة قد شهدت هجرة مكثفة من الطبقات المحرومة¹²⁴.

وقد اقترح العديد من الباحثين فكرة مفادها أن عجز الإدارة المركزية على ضمان السير الحسن على المستوى المحلي جعلها، تستعمل هذا الأسلوب الذي يعفيها من جهة على السهر على إقامة الهياكل الإدارية ومن جهة أخرى ضمان أكبر مردودية مالية في ميدان الضرائب¹²⁵. وهو ما يسمح بتصور المكانة التي ارتقت إليها هذه الطبقة، فكثيرا ما كانت توصف بعبارات الشرف والتبجيل، بل يمكن اعتبار عملية الإصرار في إدراج أسمائها في النقاش الرسمية تأكيد لهذه الشرعية الإدارية التي اكتسبتها، خاصة وأن أغلبية النقاش البيزنطية تركز الفعل العمراني باسم العائلة الإمبراطورية. كما يبدو أن هذه الطبقة قد شكلت أغلبية عناصر الإدارة الإقليمية، مدينة كانت أم عسكرية وبدرجة أحص القساوسة ورجال الدين، الذين سمحت لهم مكانتهم الاجتماعية، الدينية والاقتصادية من التعويض التدريجي للإدارة المحلية.

ولعله من الضروري الإشارة إلى المكانة الاقتصادية التي أصبح يتميز بها القساوسة، حيث يبدو أن فرار أغلبية أفراد الطبقة الأرستقراطية المحلية من أعباء الالتزامات المادية التي تتطلبها الوظائف البلدية، جعلتهم يتحولون تدريجيا إلى الكنائس والحياة الذرية التي تعفيهم من كل هذه الواجبات، مما سمح في نفس الوقت لهذه المؤسسة الدينية تعاضد نفودها المادي وقدراتها الاقتصادية، يضاف إلى ذلك مؤهلاتها الإدارية واللغوية، وبالتالي أصبح القس هو القوة المحلية الأكثر قدرة على تمثيل مدينته وسكانها بفضل هذه الثنائية المادي والأخلاقية. فقد أورد القديس أوغسطين مثالا مهما حول شخصية أوبتات **Optat** من تيمقاد، ما بين 388 و398، الدوناتي المذهب. والذي كان بفضل دعم الدوق قيلدون **Gildon**، قد شكل ميليشيا خاصة سمحت له بيسط نفوذه على مدينته وما جاورها، والاستيلاء على الأراضي وتحويل الموارث إلى جانب تجاوزات كثيرة أخرى. ورغم صورة الخارج عن القانون التي يتركها القديس أوغسطين، كون هذا القس دوناتيا، إلا أنه يجب أن ننظر له من زاوية أخرى¹²⁶. أي كمثال لنموذج جديد لتملك الأرض وتوسيع الملكيات العقارية، وهذا ما جعل تركيبة رجال الدين قد أصبحت ترتبط أكثر فأكثر بطبقة الأعيان، بل أصبح الأثرياء هم أحسن العناصر ترقية في المناصب العليا للكنيسة، رغم ان أهداف المؤسسة الكنسية كانت تختلف عن الأعيان أنفسهم، باعتبارها ترفع مبدأ مساعدة الضعفاء شعارا، إلا أن ذلك لم يمنع أن تختلط المصالح بين الفئتين بل تندمجان تدريجيا¹²⁷.

وفي حوزتنا العديد من الأمثلة التي تركز هذا الطرح: فمثلا تشيد النقيشة رقم **02389 08 CIL** ، بدور حاكم تقيسيس جون **Jean** في عملية بناء كنيسة بتيمقاد، ليس باعتباره مسؤولا، لأن مسؤوليته

كانت بمدينة مجاورة وإنما باعتباره من ملاكي منطقة مدينة تيمقاد¹²⁹. وهونفس الأمر الذي كان قام به الإخوة ماكسيميانوس **Maximianus**، إستيفانوس **Istefanus** ومللوسوس **Mellosus**، الذين شيّدوا أحد القلاع في سياق تسديد الضرائب الملزمين بها¹³⁰. كما يمكن الإشارة أيضا إلى الدوق موريس الذي أشرف على ترميم وإصلاح كنيسة روسينا **Rusigunae**¹³¹، أو عائلة أكوينوس **Aequinus** التي شيّدت معمداية بمدينة قليببية¹³².

وبالنظر إلى ملف النقائش التي سجلت تدخلا في عمليات البناء أو الترميم، ليس بالصيغة الرسمية التي تثبت إشراف الخزينة العامة على ذلك، يمكننا أن نتصور أيضا أن القيادات العسكرية والمدنية التي كانت غالبيتها من العناصر المشرقية في بداية القرن السادس ميلادي، قد تكون قد اندمجت تدريجيا في المجتمع الإفريقي¹³³، فضلا عن ارتقاء الأفارقة أنفسهم إلى هذه المناصب، مما جعلهم يفتخرون بمكانتهم التي لا يمكن أن يكون لها معنى إلا في شكل إنجازات في مدتهم الأصلية وليس في المناطق التي يسرونها. وبالتالي فالاقتضيات الاقتصادية، جعلت هذه الفئة تسجل مكانتها المادية في الخريطة العمرانية، دون أن تكون لها سلطة سياسية معينة في الهرم الإداري، كما لعبت الاعتبارات الدينية، من دون شك، دورا كبيرا في تجسيد هذا الحنين إلى المدينة الأصلية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بعمليات ترميم الكنائس وخاصة دفن الرفاة.

ويمكن الإشارة إلى شخصية شخصية بيداتيوس **Pudentius** لمعرفة مدى نفوذها، فبروكوب يقدمه على أنه من سكان المقاطعة الإفريقية¹³⁴، بدون الإشارة إلى أي وظيفة يشغلها، فقط أنه تمكن من تنظيم السكان وإعلان الثورة على الوندال، والاستنجد بجستينيان سنة 533. بينما يشير في كتاب المنجزات أن القبائل "لواته" **Ilaguas** قد تمكنت من السيطرة على لبد **Lepcis Magna** وذلك عشية الاحتلال البيزنطي¹³⁵. كما يقدمه ثانية رفقة الدوق سرجيوس **Sergius** حيث لعب دورا مهما في إقناعه بطريقة الاستقبال للوفد "اللواتي" وربما كذلك اغتياهم فهو من دون شك من الملاكين الكبار، الذين حاولوا الاستيلاء على "الإرث الروماني"¹³⁶، والوقوف أمام تفاقم نفوذ القبائل الطرابلسية، بإعلان الثورة على الوندال سنة 533 والانفصال عنهم، وبالتدبير لحرب 543-548م فيما بعد. ويمكن إضافة سبب آخر هو الجماعة التي عرفتها الإمبراطورية عموما سنة 543 والتي امتدت حتى إفريقيا، وإذا كان بروكوب قد تحدث على نتائجها في أوساط السكان والجيش البيزنطي، فقد تكون سببا في انتهاك البيزنطيين للأراضي المورية¹³⁷. وبالتالي فيبدو أن مقتل الوفد "الموري" لم يكن من قبيل الصدفة، بل من شأنه أن يوضح أن حدة الضغط الذي كان يمارسه الملاكين. فإذا افترضنا أن هؤلاء الملاكين قد استولوا على الأراضي التابعة للقبائل "الطرابلسية" فقد تسببوا بذلك في نقض تفاقيات التي التزمت بها الإدارة البيزنطية. فإن احتجاج هذه القبائل وعلى رأسها كل من "لواته" و"الإسترياني" كان أولا بطريقة سلمية. إلا أن إدارة المقاطعة الطرابلسية -تحت ضغط الملاكين الكبار- بادرت بتفجير الوضع، هذه المبادرة التي سرعان ما تحولت إلى يد القبائل الليبية بمجرد إعلان الحرب سنة 544م،

كما أن الإمبراطورية كانت في حاجة إلى مصادر إقتصادية تعوض مصاريف الحملة العسكرية، وتمول مشاريعها العمرانية، وبالتالي أضحت برنامجها أكبر من مجرد إرجاع الضياع لأصحابها، بل ضرورة جمع أكبر قدر من الضرائب¹³⁸. وبالتالي يمكن تصور حالة التشنج الكبيرة بين هذه الطبقة التي ظل نفودها يتعاضد، ومصالحها تكبر، خاصة بعد أن أصبحت تضطلع بما عجزت عنه الإدارة المحلية، وما أنجز عنه من مضاعفة امتيازاتها. وبين إصرار الإدارة المركزية للحصول على المزيد من المصادر المالية.

1. الطبقة العامة:

تظل النسبة الأكبر من سكان المدن والأرياف غير معروفة وغير مصنفة إلا من خلال بعض المهن أو الوظائف، فلا نعرف عددها بخصوصياتها، سوى أنها فقيرة ليس بإمكانها ترك نقائش تخلد أسماءها، وانطلاقاً من ما أشارت إليه المصادر حول طبقة الملاكين، يمكننا أن نتصور طبقة وسطى كانت تقوم بتنفيذ الأعمال التي يفتخر بتشبيدها الملاكون الكبار أو حكام الولايات، مثل الحسابات الخاصة بجمع الضرائب، أو تسيير الأبرشيات في المدن الصغيرة والمواقع الريفية، فضلاً عن المهن اليدوية الضرورية في عمليات البناء والصيانة أو الوظائف اليومية العادية لسير المجتمع مثل الخبازون، وبقية المهن،،،،،

وقد ظل العامة ينعنون بعبارات لا تكسر فقط مكانتهم الاجتماعية بل أيضاً وضعيتهم المادية: Humiliores, Pauperes pénéres. حيث يبدو أن للسياسة الجبائية أثارها على هذه التركيبة، بإتقال كاهلها بالضرائب، وتجريدها من أية إمكانية تسمح لها بالرفي الاجتماعي. فمن الناحية القانونية لم يكن ممكناً لهؤلاء الفلاحين الصغار أن يرتقوا إلى وضعية أحسن، فلم يكن يسمح لهم إلا بأداء الخدمة العسكرية والواجب الجبائي، مهما كانت طبيعة الأرض وتواجدها - ص 29- ويبدو أيضاً أنه كان عليهم التكفل بتزويد الحاميات العسكرية بما تحتاجه من مؤونة. كما تسمح لنا ألواح ألبرتيني من أن نفترض أن درجة الضيم قد أحرقت هذا العدد من الملاكين الصغار لبيع والتنازل على ممتلكاتهم وتحويلها إلى ملاكين كبار¹³⁹. أو من مكانة المرأة في هذه الطبقة، حيث تبرزها دوماً رفقة زوجها في عمليات البيع والشراء أو أرملة، ربة بيت مثل أوداتا Adeudata أو سيدينا Siddina، فوتا Fotta أو بريكتا Preiecta، تمتلك ضياعها وضياع أبنائها¹⁴⁰.

ويمكن الوقوف على نماذج من هذه الطبقة العامة، من خلال الأصناف التالية:

1. الفئات الريفية:

يمكن اعتبار صغار الملاكين بالإمبراطورية البيزنطية، العماد الأساسي للاقتصاد، مما جعلها تسعى لحماية ملكيتهم من الذوبان، للحد من نفوذ الملاكين الكبار، لكن أيضاً للحفاظ على مصادر الضرائب بالنسبة للدولة، وهو الأمر الذي جعل العديد من المؤرخين يعتبرون أن الإمبراطورية البيزنطية في مراحلها الأولى كانت إمبراطورية الملكية الصغرى¹⁴¹، لكن هل يمكن إسقاط هذه الصورة على الواقع الإفريقي، وهل يمكن الوقوف على معالم هذه السياسة بهذه المقاطعة البعيدة؟

يتجلى من موقف جستنيان، عندما بعث بأعوان مختصين في قياس الأراضي لتقدير المساحات الزراعية، وفرض الضرائب على ضوء هذه التقديرات دون مراعاة للواقع السياسي والاجتماعي المتدهورين¹⁴²، فقد كانت

الحاصليل الزراعية - سواء بالنسبة لكبار الملاكين أو صغارهم- محور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وقد نتج عن السياسة البيزنطية في الميدان الزراعي، انتشار ظاهرة فرار الملاكين الصغار عن أراضيهم والتجائهم في أحيان كثيرة إلى المدن - مما نتج عنه تزايد عدد المعوزين في المدن¹⁴³. لكن هل استمر هذا الثراء؟ وهل انعكست السياسة الجبائية بنفس الأسلوب على كلتا الطبقتين الاجتماعيتين، وهل يمكن الوقوف على مظاهر الصراع بينهما؟ هل يمكن قراءة سياسة التحصينات من هذا المنظور؟ بعيدا عن الإمارات المورية؟

2. الفئات الوسطى "الحضرية"

يتجلى من خلال دراسة الحياة العمرانية وتطورها في بلاد المغرب أن حيوية جديدة قد ميزت الفترة البيزنطية، ومن دون ان انتعاشها قد صاحبته حيوية في المجال البشري¹⁴⁴، ولنا أن نتصور ما يمكن أن تدره حركة التشيد والبناء التي ميزت بداية القرن السادس، رغم خصوصية المورفولوجية العمرانية في هذه الفترة. وإذا كانت المصادر الأدبية تتحدث عن حركة تشييد جديدة، وهو ما تكرسه أيضا النقائش الأثرية، وقد استعمل المهندس المعماري مول Moll، في دراسته للقلعة البيزنطية بتبسة، طريقة حسابية غريبة لكنها مثيرة لاستخراج متوسط عدد الأيام واليد العاملة التي يفترض أنها سهرت على إقامة القلعة¹⁴⁵، ومهما كانت مرجعية المؤلف التاريخية، فقد اعتبر أن إعادة بناء القلعة من أساسها قد تطلب متوسط 800 إلى 850 عاملا قد سهروا لمدة سنتين، مستنتجا أن هذا الانجاز، إذا ما قوبل بسلسلة المنشآت العسكرية يجعل من المستحيل تقبل فكرة أن يكون فقط من طرف رجال الجيش، وإنما يجب تصور عدد هائل من الورشات المعمارية التي كانت تصاحب فيالق الجيش أو توظف في عين المكان. ومن جهة أخرى فقد تجلّى من خلال دراسة هذا المحور أن أغلبية هذه المدن أصبحت تتميز إما بالصيغة العسكرية (حصون أو قلاع) أو بالطابع المسيحي لتصبح في غالب الاوقات مجرد أبرشيات، فضلا عن قوائم المدن والتي توحى بانكماش خريطة الهيمنة البيزنطية، فمثلا لا تسمح قائمة جورج القبرصي إلا بالوقوف على عدد محدود من المدن لا يتجاوز 32 مدينة¹⁴⁶.

تبدوالفئات الوسطى الحضرية فئات غير متجانسة من حيث التركيبة، إذ نجد الموظفين الاداريين أو رؤساء المناطق الحضرية الجهوية مثل Preases وهؤلاء الموظفين وان كانوا مرتبطين اجتماعيا بالفئات الوسطى فهم في تبعية مباشرة لقواد الجيش ورجال الكنيسة وكبار الملاكين الذين يساهمون في تعيينهم أو في اختيارهم¹⁴⁷. بينما تظل معلوماتنا حول فئة التجار والحرفيين محدودة، فالروايات التاريخية لا تذكرها إلا بصورة عرضية، في حين لم يوجد نص قانوني ينظم هذه الحرف الا في حدود القرن التاسع، لكن يبدو انه يحاول تقنين الحرف القائمة منذ العهود السابقة¹⁴⁸.

وإذا تميز أصحاب المهن النفيسة بالثراء، مما سمح لهم بالارتقاء إلى الطبقة الأرستوقراطية، فقد ظل اصحاب المهن المتواضعة مثل الخزف والنسيج والشموع، الخبز يتميزون بامتلاك وسائل الإنتاج، إلا أنهم عرضة لتقلبات الأوضاع، أو التقهقر والانحدار الاجتماعي¹⁴⁹. وقد تجلّى دور هذه الطبقات الوسطى في الصراعات الاجتماعية التي عرفتها إفريقيا من خلال الصراع المذهبي، والتي كثيرا ما اعتبرت بمثابة رد فعل على حالة الفوضى التي أصبحت تعيشها إفريقيا منذ تقهقر الإمبراطورية الرومانية، وذلك بإثقال كاهل هذه التركيبة

البشرية بالضرائب المحيطة، ولعل ذلك ما جعل نسبة كبيرة تنخرط في حياة الرهبنة هرباً من عسف الإدارة وجور الجباة. ويبدو أن الإمبراطورية قد شجعت هذه الظاهرة، تحت تأثير الكنيسة، رغم أن نتائجها كانت وخيمة بالنسبة للدولة، حيث بدأت تتجمع الثروة تدريجياً في يد هياكل الكنيسة من جهة وكبار الملاكين من جهة أخرى، فضلاً عن تقلص مصادر الجباية، مما أحدث انقلاباً في موازين القوى سواء في مركز الدولة أو في أطرافها¹⁵⁰. ويتجلى هذا الوضع في بلاد المغرب عشية الفتوحات الإسلامية، إذ استطاع حاكم الولاية في حدود سنة 646 إعلان انفصاله عن الإمبراطورية بمساعدة كل الأطراف الاجتماعية بالمنطقة، (رجال الذين، كبار الملاكين، الطبقة المتوسطة)

3. الفئات الفقيرة:

تشير النصوص القانونية البيزنطية إلى وجود فئات فقيرة معدمة تحتل الدرجات السفلى في المجتمع على الأقل في مجال القوانين المدنية وذلك عند الحديث عن الزواج، إذ تقرر القوانين البيزنطية وجود نوعين من الزواج: زواج الأعيان وأعضاء مجلس الشيوخ والموظفين السامين والتجار، الذي يفضي إلى حق الأبناء في الحياة المدنية والمشاركة في الوظائف الرسمية على اختلاف أنواعها. وزواج الفقراء والجنود والمزارعين وهي آخر الفئات في السلم الاجتماعي، ويبدو أن هذا الزواج لم يكن يعطي للأبناء الحقوق المدنية التي قد تسمح لهم بالانخراط في سلك الوظائف الرسمية¹⁵¹.

كما وردت الإشارة إليهم في مجال القوانين الجنائية، حيث تميز القانون الجنائي البيزنطي بالنظر إلى الناس حسب و باقهم المادية، فالغني يعاقب مادياً كدفع غرامة مالية أو فقدان بعض الامتيازات الاجتماعية، في حين يعاقب الفقير بدنياً¹⁵²، بينما كانت القوانين الرومانية تعتمد ما يسمى بالعقوبة الموحدة (عقوبة مادية أوبدنية) في حالة حدوث جنائية ما. دون النظر إلى الوظيفة المادية للمذنب¹⁵³. ويمكن القول أن القانون البيزنطي الذي أقر بوجود فئات معدمة، قد أخرجها أيضاً من دائرة التسيير الإداري والعسكري وحرمها من المشاركة الاقتصادية باعتبار أن من ينتمي لهذه الفئات لا يحق له دفع تعويضات مقابل ارتكابه لجريمة ما¹⁵⁴.

4. العبيد:

لرغم من أن المصادر لا تسمح بتتبع هذه التركيبة البشرية ونسبها بالنسبة للمجتمع عموماً، فإنها ظلت تشكل نسبة كبيرة من الطبقات العامة طيلة التاريخ القديم¹⁵⁵، وهو ما يتجلى في العديد من المصادر الأدبية، مثل أبيلي المادوري **Apulée de Madaure**¹⁵⁶، أو أسعار لوحة زراي التي تقرر ممارسة تجارة العبيد¹⁵⁷ كما تعرضت بعض مراسلات القديس أوغسطين ليس فقط إلى استمرار هذه الظاهرة بل إلى تجار العبيد الذي كانوا يقومون بعمليات الخطف وشحن هؤلاء خارج المقاطعة الإفريقية¹⁵⁸. وهو ما نتحسسه أيضاً من خلال إشارة بروكوب عقب هزيمة الحرب المورية التي قادها.....¹⁵⁹ وعموماً فأغلب المعطيات تدعولتصور تفاقم هذه الظاهرة، القوة التي اكتسبتها طبقة الملاكين الكبار تفترض أنها تركزت على الجانب العقاري مثلما تركزت على حجم اليد العاملة التي تخضع لها، خاصة إذا تصورنا أن بعض المجموعات قد أقدمت على تحويل ضياعها على شكل حصون مدججة بالقلاع. يضاف إلى ذلك حجم الحروب التي

عرفتها فترة الاحتلال البيزنطي والتي كثيرا ما كانت تنتهي بعمليات سبي وأسر، تكون نهايتها في أسواق العبيد

المسكن والحياة اليومية:

تسمح لنا أحد مراسلات القديس أوغسطين¹⁶⁰، بتصور حالة المسكن، من خلال الصورة التي تركها حول أحد القساوسة الشباب في موقع فوسالة **Fussala** بالقرب من مدينة هيبوريغوس، حيث اتضح أن البناية استعملت مواد البناء المستهلكة، من خشب، حجارة أو قرميد، إلى درجة أن يعلق القديس أوغسطين نفسه، بأن لا شيء يؤكد في هذه البناية أنها تعود لهذه المنطقة ولا مصادر موادها. وقد اعتبر لانسيل **Lancel** أن هذه الشهادة لا يمكن أن تنطبق على فوسالة وحدها بل يمكن أن تعمم على المساكن الخاصة في أغلبية المناطق الريفية، وأن عملية توظيف مواد البناء المستعملة قد أصبح القاعدة في عمليات البناء¹⁶¹. وهو ما تجلى في قرطاج، حيث كشفت الحفريات البريطانية التي جرت بالقرب من السور الجنوبي، أن المساكن الخاصة قد أقحمت بطريقة فوضوية، وأنها فقدت أغلب مظاهر رونقها، خاصة وأن أعمال الترميم والصيانة لم تصبح إلا ترفيحية وبطريقة جد ساذجة. بل أن فضلات هذه المساكن أصبحت تغطي عددا كبيرا من المعالم العمرانية العمومية، مما يفترض توقف استغلالها نهائيا¹⁶². وهي نفس الخلاصة التي بلورتها الحفريات الأمريكية في مسكن « **des Auriges** » حيث تم استغلال هذا المسكن إلى ما بعد القرن السادس، بينما لوحظت عمليات ترميم وتوسيع مساحة المسكن باتجاه الشرق لتضم الرصيف وجزء من الطريق المخاذي¹⁶³. ومع ذلك فيمكن الحديث عن المساكن الراقية، ففي مراسلات القديس أوغسطين وردت الإشارة إلى الضياع الكبيرة والمساكن الضخمة¹⁶⁴. كما سمحت التقارير الأثرية من الوقوف على عدد من المساكن التي يفترض أنها كانت قائمة طيلة القرن السادس ميلادي، مثل مسكن باخوس **Bachus** بكويكول¹⁶⁵، والذي اعتبر ت مساحته، كونهات المعمارية دليل على استمرار الذوق المعماري في نهاية التاريخ القديم، كما اقترح ربطها بشخصية كريسكونيوس **Cresconius** المعروف من خلال المصادر المسيحية للقرن السادس¹⁶⁶. كما أقر تيبير **Thebert** في حوصلة لدراسة كبيرة حول الحمامات الإفريقية، أن المعطيات الأثرية تشجع على إبعاد فرضية بار التام لمثل هذه المنشآت، حيث استمر عدد كبير منها في النشاط، رغم أن المدن لم تعد قادرة على الحفاظ على وتيرة الترميم وصيانة الهياكل الضخمة والمعالم الكبيرة وهذا ما يفسر الميل إلى نوع من الاختزال العمراني¹⁶⁷.

وباء القرن السادس

تنقل المصادر وقوع وباء يبدو أن المقاطعة المصرية كانت نقطة انطلاقه، وذلك في حريف 541، ثم انتشر في حوض البحر الأبيض المتوسط، ليصل إلى إفريقيا في حدود سنة سنة 542¹⁶⁸. ويبدو أنه كان شديد التأثير على أوضاع المدن، كتقلص الحركة العمرانية وعدد السكان لا سيما بالمدن الساحلية والواقعة على الطرق الرئيسية¹⁶⁹. فقد اعتبره بروكوب أهم اسباب الفقر بالمنطقة¹⁷⁰، كما اعتبره كوريوبوس السبب الرئيس للثورات

المورية التي شهدها المنطقة ابتداء من سنة 543¹⁷¹، مضيفاً أن الفقراء، ومن لم يصبهم المرض، أصبحوا يتصارعون في المحاكم، أو يسعون للزواج من الأراامل الثريات لتجاوز حرمانهم¹⁷².

¹ ظلت العديد من الدراسات لا تتجاوز المصطلح الإفريقي للتركيب البشرية المرومنة، مكرسة بذلك النظرة الإستعمارية الحديثة، و الحديث عن المجتمع الأهلي في سياق الصراع والمقاومة

² يوسف عبيش، الاحتلال البيزنطي لبلاد المغرب، دراسة للأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية، ماء الدين، قسنطينة وعالم الكتب الحديثة/الأردن. 2. 009

³ E.W.Kaegi, Society and Institutions in Byzantine Africa, in Ai confini dell'impero. Storia, arte e archeologia della Sardegna bizantina. (Cagliari, Sardinia, Italy: M & T Sardegna, 2002) pp. 15-28. Ibid. Army, Society and Religion in Byzantium. London, 1982.

⁴ C.Zuckerman, la Haute Hiérarchie militaire en Afrique Byzantine, Ant.Tard. 10. 2002. P.169-171

⁵ J.Durliat, les grands propriétaires, 533-709, Cah. Tun. T XXIX, N° 117-118., 1981 pp.521-523

⁶ أكد فيكتور الفيتي أن الكنيسة الإفريقية لم تتوانى في البحث عن مواساة لهمومها في مناطق الشرق
Victor de vita, Historia persecutionis Africanae. trad. S.Lancel, les Belles Lettres, 2002. III,68, p ; 209-210

⁷ Procope, B. V. I, 8, 22-24 ; I, XVI, 8-9

⁸ Procope, B. V. I, XX, 3

⁹ Procope, B. V. I, 18, 22

¹⁰ مثلا الحصن الذي شيد بقصر لمسة من طرف الإخوة الثلاثة O35, CIL VIII 12. أو الحصن الذي شيده ماستيكانا مهنشير بوسبع، ولاية البرونفصلية: CIL VIII n°2.079

¹¹ V. Zarini, Berbères ou Barbares, recherches sur le livre second de la Johannide de Corrippe, Nancy, 1997, pp.17-33 ; cf. A.Cameron, Byzantine africa, The literary evidence, in Excavations at Carthage, VII, 1982, p.534-539 ; Ibid., 'Corippus' Johannes, Epic of Byzantine Africa, Papers of the Liverpool Latin Seminar, 4, 1983, p173-180

¹² يعتبر كتاب الإضطهادات الوندالية للكنيسة الإفريقية أحسن مثال على الدعاية التي شنتها الكنيسة ضد السياسة الدينية الوندالية، مثل كتاب فيكتور التونيني : Victor de Tonnennensis, Chronica, ann534, p.198. أنظر أيضا:

Y.Moderan, la chronologie de la vie de St.Fulgence de Ruspe et ses incidences sur l'histoire de l'Afrique vandale, MEFRA, T.105, 1993, I, p.135-188 ; Ibid. les églises et la reconquista byzantine a l'Afrique, dans Histoire du christianisme des origines à nos jours, Dir. J.M. Mayeur, Ch. Et L. Pietri et.. III, les églises d'Orient et d'occident, pp699-717

¹³ Diehl, Justinien et l'administration byzantine au VI e siècle, Paris, 1901, p 284 ; Ibid. Afr. Byz. p. 116

¹⁴ يمكن الوقوف على نفس الفكرة - أي اعتبار إحتلال إفريقيا - بمثابة مكافأة إلهية في العديد من النصوص التشريعية الأخرى مثل: Novellae, Pref ; ed. 8, 10, 2 ; 28, 41 ; 30, 11, 2 ; 36 ; 37 ; 69, ep ; 70, 1. nouvelle de 541

¹⁵ كثيرا ما اعتبرت رغبة الإمبراطور جستنيان في إرجاع التقاليد الرومانية، ومد النفوذ البيزنطي إلى أقصى الحدود القديمة، أو "استرجاع" المقاطعة الإفريقية. وكأنها تعكس نفس الرغبة الإفريقية. أنظر:

¹⁶ Y.Moderan, La Découverte des Maures par les Byzantins, p218

¹⁷ S.Puliatti, Ricerche Sulla legislazione Régionale di Giustiniano, p.74 ; E.W.Kaegi, Society and Institutions in Byzantine Africa, op.cit. pp15-28.

¹⁸ أنظر الفصل الخاص بالإدارة

J.Durliat, Les Grands propriétaires Africains et l'Etat Byzantin, pp514-531

¹⁹ محمد الطاهر منصور، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي 533-709، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، إعداد مجموعة من الباحثين تنسيق د. الهادي التيمومي، الجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون، وزارة الثقافة، بيت الحكمة قرطاج، ص 23

²⁰ Cl.Lepelley, le patronat épiscopal aux IV et V siècles : continuité et ruptures avec le patronat classique, pp 17-33, dans l'éveque dans la cité du IVe au Ve siècle, image et autorité, actes de la table ronde organisé par E.Rebillard, EFR, 1998

²¹ لدينا ملفين، الأول يتعلق بملف النصوص الأثرية العسكرية أو المرتبطة بالتحصينات والقلاع

J.Durliat, les dédicaces d'ouvrages de défense dans l'Afrique byzantine, Rome, 198 ; D.Pringle, The Defence of Byzantine Africa....op.cit

والثاني مرتبط بالنصوص الجنائزية المسيحية والمكتشفة بطريقة اقل تركيزا، إلا أنها تسمح بقراءة اجتماعية، أنظر:

Y.Duval, Loca sanctorum Africae, le culte des Martyrs en Afrique du IV au VII siècle, II T, EFR 1982 ; N.Duval, et F.Prévoit, Recherches archéologiques à Haidra, I, Les inscriptions chrétiennes, EFR, 18: Rome 1975 ; A. Mandouze, dir. Prosopographie chrétienne du Bas empire, I, Afrique (303-533), Paris, 1992.

²² E.Patlangean, Recherches sur les pauvres et la pauvreté dans l'Empire romain d'Orient IV-VIII siècles, Lille, 1974

²³ M.Kaplan, la terre et les hommes à Byzance du VI au XI siècle, Paris, 1992

²⁴ P.Lemerle, Esquisse pour une histoire agraire de Byzance, Sources et Problèmes, Revue historique, T.219, 1958, pp.33-37

²⁵ Procope, Histoire secrète, Trad, P.Maraval, Paris 1990, XVIII, 1-9

²⁶ يكفي الإشارة إلى أنه عقب الانتصار البيزنطي على التحالف الموري بزعمامة قبيلة لواتة، أصبح سعر الطفل الموري الأسير بقدر سعر الخروف Procop, B.V.II, 12, 27

²⁷ A.Guillou, la civilta byzantina dal IV Al IX Secolo Corsi di studi I, 1976 Università Degli studi du Bari, Bari, 1977, pp.355-405

²⁸ رغم ضياع نص هذا القانون، إلا أن الإشارة التي تضمنتها ديباجة المرسوم رقم 36، تحوّل موضوع التشريع المتعلق بحق المطالبة باسترجاع ما افتقده الأفارقة خلال الفترة الوندالية، ما جعل إغلبية الباحثين يقولون أنه صدر بالموازاة مع النصين المشهورين لتنظيم المقاطعة الإفريقي، وبالتالي في بداية سنة 534، أنظر

Ch. Saumagne, Observations sur deux lois Byzantines relatives aux colonat, dans l'Afrique du Nord, dans Congrès de Tlemcen, T2, 1936, Rev. Afr. 1936, pp.485-494 ; Y. Moderan, l'établissement des Vandales, p.113.

²⁹ Nouvelle XXXVI. ed.schoell et Kroll.1895, .p.243-244.

³⁰ " إننا نزيد الحفاظ على قوة هذا القانون، لكن حسب توجيهها معينة وحدود مضبوطة، حتى لا يسمح للأفارقة، بعد كل هذه السنوات التي مضت، بإعادة إحياء أحقاد قديمة، وقضايا تكاد تكون قد نسيت، وبإحداث اضطرابات مدنية لهذا السلم. لهذا نقرر بفضل هذا القانون، أنه إذا ادعى أي كان لأن هذه الأملاك، كانت ملكه أو ملك والده أم جده، بينما يمتلكها الآن آخرون غير شرعياً وضد قوانيننا، فيمكن لهم استرجاعها، وذلك بتقديم الأدلة المتعارف عليها قانوناً، إما بتقديم العقود القانونية، أو بتقديم شهود عدل يوافق عليهم القاضي، يمكن بعدها مباشرة محاكمة قضائية. ونقرر أن تطبيق هذه القوانين يمتد فقط إلى الآباء والأجداد، وليس إلى درجة أعلى."

³¹ Procop, B.V.II, 8, 9-22

³² Y. Moderan, l'établissement territorial des vandales en Afrique, p.114

يعتمد هذا الباحث على نص ليروكوب حاول فيه التأكيد على أن حركة التمرد التي شارك فيها العناصر المتبقية من الجيش الوندالي تعود أهم أسبابها إلى هذه المرحلة من التأميمات الإمبراطورية Procop, B.V.II, 4, 3

³³ Procop, Histoire secrète, XXVI, 6-11

³⁴ Procop, Histoire secrète, XVIII, 9

³⁵ لقد حاولنا معالجة هذا الموضوع في الفصل الخاص بالحياة الاقتصادية، أنظر:

Corpus juris civilis, III, Nouvelle, IX Appendix novellarum Justiniani, ed.schoell et Kroll.1895, .p.799, 803 ; Procop, Histoire secrète, XVIII, 10

³⁶ Procop, Histoire secrète, XVIII, 9, 10

³⁷ اعتبر دليل أن الإدارة البيزنطية قد انتهت في نهاية الأمر بإتقال كاهل السكان بممارستها وحجم الضرائب التي فرضتها.

Ch.Diehl, Afr.Byz.p.383

³⁸ Procop, B.V.II, 14, 6-11 ; II, 14, 23

³⁹ ch. Saumagne, Observations sur deux lois byzantines relatives au 'colonat. pp. 485-490 ; P.Collinet, la politique de Justinien à l'égard des colons, in Atti del V congresso internazionale di studi Bizantini, 1939, I, pp.600-611

⁴⁰ يفترض أنه صدر بالموازاة مع القانونين المشهورين لإصلاح الإدارة البيزنطية وتنظيمها، قانوناً آخر بشأن الممتلكات المحلية، بما فيها الكنيسة، وهذا ما يفهم من ديباجة القانون الجسطيني الذي صدر بتاريخ 1 جانفي 534، والذي يقر "ما أعلنه" بشأن حق الملاكين في استرجاع ممتلكاتهم، إلا أنه يعدل من الفترة الزمنية التي لذلك، والتي سبق وأن حددها بخمس سنوات. أنظر:

Corpus juris civilis, III, Nouvelle, XXXVI, ed.schoell et Kroll.1895, .p.243

⁴¹ Corpus juris civilis, III, Nouvelle, VI, Appendix novellarum Justiniani, ed. G.Schoell et R.Kroll, Berlin, 1895, p.799(06 septembre 552)

⁴² نعر في نصوص القديس أوغسطين على إشارات تؤكد حالة الضيم التي تعيشها هذه الفئة إلى درجة بيع أبنائها.

Les Lettres de saint Augustin découvertes par Johannes Divjak, coll.des études Augustiniennes, Paris, 1983, 10, 6, p. 49, 23

كما تسمح لنا مرة أخرى ألواح ألبرتيني بتأكيد سلوك هذه الطبقة من المعمرين، والتي كانت تخضع بدورها إلى ما يسمى بأملاك ماكيانا، وقوانين التملك الماكيانية، حيث تجلّى أن هؤلاء المعمرين يفترض أنهم تصرفوا في الضياع التي تملكوها بحكم هذه القوانين التي تنازلت لهم عن حقوق استغلالها، وتوريثها، إلا أن عملية البيع يبدو أنها الطريقة الأمثل لتحررهم من قيود الالتزام بمهده التركة، من إتاوات والتزامات قانونية، وبالتالي لنا أن نتصور أن الفترة الوندالية كانت فرصة للتحويل الاجتماعي في الطبقة الفلاحية الفقيرة والمتوسطة، وهو أمر بلغ من الانتشار ما جعل جستنيان يتعامل معه كأمر واقع، ويتفادى أي اضطراب اجتماعي.

Ch .Saumagne, Observations sur deux lois byzantines relatives au 'colonat' dans l'Afrique, p.485-490

- ⁴³ M .de Dominicis, A proposito di due leggi bizantine sul colonato nelle regioni africaine, dans RIDA, 1964, pp139-158
- ⁴⁴ Corpus juris civilis, III ,Novelle IX,Appendix novellarum Justiniani, ed. op.cit, p.803
- ⁴⁵ محمد الطاهر منصور، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي 533-709، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، إعداد مجموعة من الباحثين تنسيق د. الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، وزارة الثقافة، بيت الحكمة قرطاج، ص 34 .
- Moderan, l'établissement territorial des vandales en Afrique, Ant.Tard. p111-114
- ⁴⁶ Codex Justinianus, ed., P. Krueger, Berlin, 1877, XL.48.XXIV p. 988
- ⁴⁷ Nouvelle, Just.LCXII,2
- ⁴⁸ Nouvelle,Just. XXII,17,CIV,1 ; Codex,Just.XCVIII,24.
- ⁴⁹ Nouvelle,Just.XIII.
- ⁵⁰ Procope,B.V.II,14,8-11
- ⁵¹ Procope,B.V.II,4,3
- ⁵² Procope, B. V . II,14,6-11,II,14,23
- ⁵³ Procope, B. V . II,14,6-11,II,14,23
- ⁵⁴ Avshalon Laniado, recherches sur les notables municipaux dans l'empire protobyzantin, collège de France,Paris 2002
- ⁵⁵ Cl. Lepelley, Cl.Lepelley, le patronat épiscopal aux IV et V siècles op.cit. p ???
- ⁵⁶ صدرت عدة قوانين بشأن مراقبة ظاهرة هروب الأعيان إلى الكنيسة، فكانت تشريعات جستنيان في مرحلتها الأولى تقر هذا التحول مع فرض بعض الشروط، مثل ضمان الاستخلاف (C.J.I,3.52.4) لكنها تحولت فيما بعد لتفرض تحاشيا هذا التحول لكل من مارس وظائف محلية في الإدارة، الضرائب، الديوان... (C.J.I,3.52.1). ويوجد نص مشهور للإمبراطور جستنيان يعتبر أن الكنيسة إنما تحرر العبيد والمعسرين وليس الأعيان من واجباتهم المحلية (Nov.123.1 ; 137,2)
- ⁵⁷ C.J.I,3,52,11 ; Nov.38,pr.4,1-2 ; Procope, Histoire secrète,XXIX,20,p.177, p.137-138
- ⁵⁸ Grégoire le Grand, lettres,III,61,T.1,p.209 ; III, 64,T.1,p.214
- ⁵⁹ J.Durliat, les grands propriétaires, p522
- ⁶⁰ يحفظ لنا الملف الأثري، لا سيما النقائش الأثرية البيزنطية، أسماء عدد من الملاكين الكبار الذين تدخلوا في عملية تحصين المدن، أو الإشراف على جمع الضرائب. أنظر:
- J.Durliat , recherches sur l'histoire sociale de l'Afrique byzantine,le dossier épigraphique. pp.
- ⁶¹ Y.Moderan, les églises et la reconquista byzantine. P.708-709
- ⁶² رغم ما تجده هذه الأطروحة من معارضة من طرف المختصين
- ⁶³ C.Courtois,V.A, p.256-259
- ⁶⁴ Y.Moderan,la chronologie de la vie de saint Fulgence de Ruspe et ses incidences sur l'histoire de l'Afrique vandale, dans MEFRA,T.105,1993,I,p.135-188.; G.Lapeyre, Vie de saint Fulgence de Ruspe, Paris,1929,p67
- ⁶⁵ إقتراح كورتوا Courtois نسبة 60% من الحضريين من مجموعة السكان. وذلك بعد ما توصل في ضوء الدراسة التي قدمها بلوخ J.Beloch بأن عدد سكان بلاد المغرب يقدر بحوالي 04 ملايين نسمة، إلا أن هذه الأرقام قد تضاعف في رأيه بنسبة 1/4 ليصبح فقط 03 ملايين ساكن مع نهاية العهد الإمبراطوري. إلا أن هذه الفرضية لم تحض بالإجماع بل سرعان ما تم التخلي عنها، حيث إقتراح ستين E.Stein,Histoire du Bas Empire, T1,1959 pp2-3
- أن شمال إفريقيا عرفت نموا ملحوظا خلال القرن 3م، وأن مدنه كانت غاصة بالسكان. واعتبر بيكار G.Ch.Picard أن سكان بلاد المغرب قد بلغ عددهم حوالي 5,6 مليون نسمة في بداية القرن 3م، مقترحا أن عددهم قد تضاعف منذ عهد الإمبراطور كلوديان. كما كانت إستنتاجات لاسير: J.-M. Lassere, 1977. "Ubique populus" peuplement et mouvements de population dans l'Afrique romaine, de la chute de Carthage a la fin de la dynastie des Severes 146 a.C.-235 p.C. Paris: Editions du C.N.R.S.
- من خلال تحليل إحصائيات شواهد القبور والأنصاب المختلفة، طيلة حوالي 250 نسمة، مطابقة لأراء بيكار:
- G.Ch. Picard, la civilisation de l'Afrique Romaine, Paris, 6, 1959. pp45-59
- رغم أنه لاحظ بأن نسبة وفيات الاطفال كانت مرتفعة فقد إقتراح بأن الزيادة كانت تقدر بحوالي 75%. أنظر:
- A.Lezine, sur la population des villes Africaines, Ant.afr.T.3,1969.p69-82
- ⁶⁶ أنظر الجدول رقم المتعلق بقائمة الأسماء من خلال المصادر البيزنطية
- ⁶⁷ فضلا عن الطابع اللغوي المزدوج للنقيشة (لاتينية-إغريقية) فقد ذكرت أن الطفل تيودوسيوس المتوفي في سن العاشرة، زمن الإمبراطور موريس، هومن عمره، هومن كونوس Caunos بليسي Lycie ، أنظر:
- E .Marec, Monuments chrétiens d'Hippone, ville episcopale de saint Augustin, Paris,1958,p.97,101 ; J.Durliat, Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine, le dossier épigraphique,II,pp.276-280
- ⁶⁸ أنظر بطاقيّة عين البرج رقم (CILVIII,17822 ; I.L.C.V.N°1832)

⁶⁹ CILVIII 20849 ;I.L.S.2812 ;I.L.C.V.442,

وهي نقيشة القائد زيبير Ziper الذي توفي في تيقزرت بعد ما قشى 12 سنة بهذا المنصب، وقد أفترض أنه بسبب كلمة numerus التي وردت في النقيشة، يمكن أن يكون من الوحدات العسكرية التي حددها المرسوم الجسنتياني، رغم أن كوريوس قد تحدث عن نفس الإسم ضمن جيش جون تروجليتا في حدود 547 (...: Iohan.III,2) ، وعموما فتعتبر هذه النقيشة أحد الدلائل على ظاهر استقرار التركيبة البشرية الوافدة وانماجها في النسيج السياسي المحلي

⁷⁰ أنظر بطاقية تيقزرت رقم ()

Dessau.S.9217 et E.Diehl, dans I.L.C.V.234 cf Chardon, dans B.C.T.H.1900,p144-146

⁷¹ N.Duval, une nouvelle édition des listes épiscopales africaines, in REAug,20,1974,pp313-322

⁷² Y.Duval, Loca Sanctorum, p

⁷³ N.Duval, Observations sur l'onomastique dans les inscriptions chrétiennes d'Afrique, in Actes du Colloque sur l'onomastique latine,Paris,1977,p.447-458 ; Ibid., Inscriptions byzantines de Sbeitla (Tunisie), III,in MEFRA, 83, fasc. 2,1971,p423-443

⁷⁴ J.Durliat , Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine, le dossier épigraphique...pp.153-158

⁷⁵ لعل أغلب النقائش الأثرية التي تركتها هذه المدن ما هي إلا تأكيد على العلاقة الوطيدة بين الفعل العمراني ونوع من الإشهار اللتان تغطيات طبيعة المصالح المادية التي تجنيها هذه الطبقة، أنظر:

⁷⁶ J.Andrau, les financiers romains entre la ville et la campagne, Richesses, p.179

J.Durliat, L'Administration religieuse du diocese Byzantin d'Afrique (533- 709)", Rivista du studi Bizantini e Slavi, T4, 1984.pp150-178.

اعتبر المؤلف أن السلطة في هذه المدن كانت محتكرة منذ بداية القرن السادس في يد عناصر محدودة بدأ نفوذها يتفاقم منذ نهاية القرن الرابع. وعلى رأسهم الملاكين الكبار والقساوسة، ص 522. وإذا كان يصعب علينا تتبع ميكانيزمات الهيكلية الإداري وكيفية توزيع السلطات داخل المجلس البلدي، أم خارجه، فاننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة جديدة تتجلى فيها المصاريف باسم هذه التركيبة مما يجعلنا نفترض حتى لوأنها كانت مجرد هبات مجانية فمن الطبيعي أن تجني بدورها امتيازات اجتماعية وثقافية، ولما لا مالية. ص 54

⁷⁷ N.Duval, Influences sur la civilisation chretiennes de l'Afrique du Nord", Rev. des études Grèques,

⁷⁸ LXXXIV, 1971, pp XXVI-XXX

J.M.Speiser La christianisation de la ville dans l'antiquité tardive,Ktema,N° 11,1986

⁷⁹ Y.Allais,le quartier chrétien.... P.-A. FÉVRIER, Notes sur le développement urbain en Afrique du Nord, op. cit., p. 13-24 ;Zidane

⁸⁰ Février (P.A), "Approches récentes de l'Afrique Byzantine" , R.O.M.M., 36, 1983, 1, p31 . Cf.,

⁸¹ Lassus, Thamugadi,op.cit.p.

J.M.Speiser La christianisation de la ville dans l'antiquité tardive,Ktema,N° 11,1986

⁸² Anna Leone, l'inumazione in 'spazio urbano' a Cartagine tra V e VII secolo d.c, Ant.Tard

⁸³ J.Durliat, les Grands propriétaires,op cit pp520-521

⁸⁴ A.Guillou, Régionalisme et independance, p ?

⁸⁵ A.Guillou, Régionalisme et independance, p ?

⁸⁶ J . Durliat , Les Dedicaces d'Ouvrages de defense

⁸⁷ P.A. Février, Approches récentes de l'Afrique Byzantine, R.O.M.M., 36, 1983, 1, pp25-53. Cf J.

⁸⁸ Durliat , Les Dedicaces d'Ouvrages de defense .pp 93-105

⁸⁹ A.Guillou, Régionalisme et independance

⁹⁰ Procope,B.V.I ;11 ;5-6

magister لم تتحدث النقائش الأثرية إلا على وظيفة واحدة بالنسبة لسولومون وهي البطريرقية، باعتبار أن لقب القائد العام للجيش *militum* هو تسمية فخرية ليس أكثر، و مع ذلك فهو ينعت بألقاب شرفية أخرى:

gloriosissimus, excellentissimus, magister militum, exconsul

⁹¹ Procope, B.V. II,21

⁹² Procope, II,21,1 ;19 ;22,16-17

⁹³ Procope,B.V.II,21,1

⁹⁴ Theophane, ed. De Boor,T.1,p.208 ; Procope,DeAed.V,28-33

يظهر ابتداءا من سنوات 543-544 رفقة عمه سولومون، ويبرزه بروكوب في كتابه التاريخ السري بأنه كان يحظى بالرعاية الشخصية للامبراطورة تيودورا، كما يبدو أنه عقب سلسلة الأخطاء التي ارتكبها قد استدعي للعودة إلى بيزنطة.

⁹⁵ H.Grégoire, Recueil des inscriptions grecques-chrétiennes d'Asie Mineure,fasc.1,Paris,1922,n°47

⁹⁶ Procope,B.V. II,16,1,3-7

⁹⁷ Procope, B.V. II,16,1-25

⁹⁸ Martindale,III, B, p851

P.Goubert, Byzance avant l'Islam, T.II,207-209 ; Durliat, les dédicaces, pp69-70 ; Martindale,pIII A, p.509-510

¹⁰⁰ إنني على أبواب نشر نقيشة جديدة اكتشفت مؤخرا بمنطقة أولاد تبان، تذكر غيناديوس في سياق الحديث عن تحصيل المنطقة والدفاع عنها.

¹⁰¹ Nicéphore le patriarche, Breviarum, éd.De Boor, Leipzig,1880 ;

trad.C.Mango,Washinton,1990,p.3 ; Théophane Chronographoa, ed. De Boor, I,Leipzig, 1883-1885 ;

Trad.C.Mango, Oxford,1997.,3,1,1. Ch.Diehl, Afr.Byz.p.517 ,

¹⁰² يبدو أنه كان مكلفا بقيادة القوات العسكرية، وتذكره المصادر باسم جريجوراس، Gregoras، أنظر: Nicéphore de Boor... ,p3.

¹⁰³ Théophane,3,1,1 ; P.Goubert, Byzance avant l'Islam, T.II,214-218

¹⁰⁴ Theophanes, Chronographia, éd.C.de Boor, Leipzig,1883 p458-460

¹⁰⁵ Martindale,III a,p584-586

¹⁰⁶ يذكر جون نيكويأنه " عندما أصبح هرقلوس امبراطورا، كان سكان افريقيا يتدأكرون خصائله، ويكبرون أنه سيصبح مثل أغسطس:

Jean de Nikiou, Chronique, ed.trad.H.Zotenberg, dans Notices et extraits des manuscrits de la bibliotheque Nationale,t.24,Paris,1883 p552

¹⁰⁷ Goubert,Byzance avant l'islam, p.215

¹⁰⁸ J.Durliat,Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine....pp 159

¹⁰⁹ J.Durliat, les grands proprietaires, p.528

¹¹⁰ يقترح دورليا أن شخصية هرقلوس تجسد نموذج التقارب بين طبقة الملاكين الكبار والسلطة البيزنطية، في نهاية القرن السادس ميلادي، وهو ما

انتهى بتزعمه أصلا لهذه الحركة الانفصالية، شأنه في ذلك شأن جريجور . أنظر ايضا : محمد الطاهر منصوري، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي، المرجع السابق

¹¹¹ Le patrice pierre(exarque :durliat Tome II,181- Y.Duval Ant.Afr.5.1971.209-214

الهادي سليم، حول البطريق جريجور

¹¹² Procope, Hist.Arcana, XX,17.

اقترح ماريندال Martindale مطابقة هذه الشخصية بشخصية فيلجانتوس يولينوس، الذي يفترض أنه ترك نسخة مترجمة من إنجيل بولس، مما يجعل شهادة بروكوب في كتابه السري حول إتقان اللغة الإغريقية تفتح فرضية المعارضة المشرقية لامكانية تسرب عناصر من المقاطعات في المستويات العليا للإدارة البيزنطية. أنظر:

J.R3 Martindale, Prosopography of the Later Roman Empire, III,A,Cambridge,1992, Iulinus, p.742

J.Durliat , Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine, le dossier épigraphique , Thèse de 3éme cycle , Dir A.Guillou, Paris, 1977

لدينا ايضا أمثلة عن بعض المدن مثل حيدرة، حيث كشفت بما التقارير الأثرية عن قائمة لأسماء وندالية في عدة قبور، إلى جانب التحولات الكبيرة التي عرفتها مع بداية الفترة البيزنطية، وذلك باستقرار عدد كبير من لشخصيات الدينية البيزنطية، أنظر:

Duval (N),Les Eglises de Haidra III :La citadelle,CRAI,1971,p.136-166 ; Ibid. Recherches

Archeologiques à Haidra les Inscriptions chrétiennes, Coll. EFR 1975; Ibid, Topographie et urbanisme d'Ammaedara (actuellement Haidra, Tunisie) in ANRW,II,10,2,1982,p.663-671.

¹¹⁴ A.Guillou,Régionalisme et indépendance dans l'empire byzantin au VII siècle, l'Exemple de

l'Exarchat et de la pentapole d'Italie,Instuto storico italiano per il medio evo ; Studi storici,74-

76,Rome,1969,p.149-163,188-190 ; J.Durliat , Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine....p 157

¹¹⁵ يكفي الحديث عن نموذجي هيراكليوس Heraclius وجرجير Grégoire للوقوف على ارتباط هذه العناصر بالمقاطعة الأفريقية، ومحاولتهم تصور مستقبلهم السياسي من خلالها، أنظر

¹¹⁶ Durliat (J), Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine, le dossier épigraphique , Thèse de 3éme cycle , Dir A.Guillou, Paris, 1977.pp152-157

¹¹⁷ يمكن أن نتحسس هذه الظاهرة من خلال تتبع أسماء الشخصيات التي تركت نقائش جنائزية، وذلك من خلال مقابلة ملفي كل من دورليا ،

وإيفات دوفال. حيث اكتفلا الأول بالحديث عن الطبقة الأرستوقراطية العليا، بينما سمحت دراسة ديفال تبجيل القديسين أن العنصر الشرقي برغم حضوره فهوم يطغى على العنصر الإفريقي. أنظر:

J.Durliat, Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine....pp 157-158

¹¹⁸ يحفظ لنا ملف النقائش المسيحية قائمة طويلة لمسؤولين وقادة الجيش الذين دفنوا في المدن التي أشرفوا على حمايتها

J.Durliat, Recherche sur l'Histoire de l'Afrique Byzantine....pp 157-158

¹¹⁹ أغلب مصادرنا في هذا الموضوع هي النصوص الأثرية

¹²⁰ J.Durliat, les grands proprietaires... pp.517-531

¹²¹ J.Durliat, les attributions civiles des évêques Byzantins: l'exemple du Diocèse d'Afrique(533-709), dans

Jahrbuch der Osterreichischen Byzantinistik,32,2,1982,pp.73-84

¹²² J.Durliat, les grands proprietaires...p 521

¹²³ Ch.Diehl ,Afr.Byz. pp 403-405

¹²⁴ محمد الطاهر منصوري، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي، المرجع السابق، ص29، مستشهدا ببروكوب وكوريوس الذين وصفا مناطق الشمال الغربي المتميزة بالتراء أنظر هامش 41 مثلا كتاب الحروب ص 29 " لقد مررنا بمدن سلقطة وحضرموت ووصلنا إلى مدينة قراس،،، وتبدو هذه المناطق وكأنها جنة بالنسبة للمناطق التي نعرفها، تجري بها قنوات من الماء العذب لري البساتين، تحيط بها غابات كثيفة،،،

¹²⁵ J.Durliat, les finances publiques de Dioclétien aux Carolingiens 284-889, Sigmaringen, 1990, pp40-59 ;

Ibid., les finances municipales africaines de Constantin aux Aghlabides, in BCTH, 19B, 1985, pp

¹²⁶ St. Augustin, traités anti-donatistes, III, Paris, 1967 (Bibliothèque Augustinienne, 30), P757-760

¹²⁷ Cl. Lepelley, le patronat épiscopal aux IV et V siècles : continuité et ruptures avec le patronat classique, pp 17-33, dans l'évêque dans la cité du IV^e au Ve siècle, image et autorité, actes de la table ronde organisé par E. Rebillard, EFR, 1998

¹²⁸ CIL 08, 02389 = CIL 08, 17822 = ILCV 01832 :

In Temporibus Constantini Imperatori(S) Bel(Licio?) Gregorio Patricio / Ioannes Dux De Tigisi Offeret Domum Die Armenus

¹²⁹ CIL VIII, 17822 ; I.L.C.V., N°1832 ; H. Tauxier, le patrice Grégoire, Rev. Afr. T29, 1885, p284-303 ; Ch. Diehl, A. B. 1896, p494, 554

¹³⁰ CIL VIII, 12035 ; ILCV, n°793

[In] nomine d(omini)ni Edifibimus turr(im) tempori(bus) D(omi)ni M[a]uricii i(m)p(eratori)s, sub part(i)c(i)o Gennazio et Ioanni perfecto. / Edifikberunt III f(raters) Maximianus, Ist(e)fanus et Mellosus

¹³¹ ILCV, n°234 a.b.c.

اكتشفت بهذه المدينة 03 نقاش جنائزية للقائد العسكري موريس Mauricius، المتوفي في سن 55 سنة، وابنته كونستانتينا Constantina المتوفية في حدود 605، وباتريسيا Patricia. فضلا عن الوظيفة الرسمية التي أصر موريس تثبيتها، فيبدو أنه اندمج في التركيبة الأرستوقراطية المحلية، وهذا ما انعكس من عملية ترميم الكنيسة، وحصوله على شرف أن يدفن رفقة عائلته داخل الكنيسة نفسها،

¹³² تخلد هذه النقيشة مناسبة تبليل أحد أحواض الكنيسة بفسيفساء، من طرف عائلة أكوينوس Aquinius، زوجته يوليانا Iuliana وأبنائه فيللا Villa وديوغراتياس Deogratias، تحت رعاية القس سيبيريان Cyprien ومساعدة القس أدلفيوس Adelfius، وقد أرخت بمنتصف القرن السادس. أنظر:

N. Duval, Episcopus unitatis, à propos de trois inscriptions chrétiennes d'Afrique, dans BSNF, 1958, p. 147-150

¹³³ لدينا نموذج Zipper زبير، حاكم روسينغاي الذي يفترض أنه أقام بالمنطقة حوالي 12 سنة مما جعله يفضل أن يدفن بكنيستها، أنظر النقيشة رقم:.....؟

¹³⁴ Procope, B. V. I, 10, 22-24 ; 11, 22 ; II, 5, 10 ; 21, 3 et 13-14 ; 22, 15.

¹³⁵ Procope, B. V. I, 10, 22-24. de Aed., VI, 4, 6

¹³⁶ Procope, B. V. II, 5, 10; 21, 3; 13-14

¹³⁷ Victor de Tonnena, a. 542. p. 201. Corippus, Joh. III, 362, 388-389. Ch. Diehl, Afr. Byz., p. 339

¹³⁸ J. Durliat, les finances publiques de Dioclétien aux Carolingiens 284-889, Sigmaringen, 1990, pp40-59 ;

Ibid., les finances municipales africaines de Constantin aux Aghlabides, in BCTH, 19B, 1985, pp

¹³⁹ Tablettes Albertini p207

¹⁴⁰ Tablettes Albertini p207

¹⁴¹ M. Kaplan, les Hommes et la terre à Byzance du VI au XI^e siècle, Propriété et exploitation du sol, Paris, Byzantina Sorbonensia. 10. 1992

¹⁴² M. T. Mansouri, recherche sur les relations entre byzance et l'Egypte, Tunis, 1992 ; cf préface ducellier

¹⁴³ J. Durliat, les Grands propriétaires, op cit pp520-521

¹⁴⁴ cf les études de Lepelley, Durliat, les dedicaces, belkhodja///

¹⁴⁵ Moll, RSAC, 1860, 207

¹⁴⁶ G. de Chypre, op. cit

¹⁴⁷ J. Durliat, les grands propriétaires. Lepelley, les cites T1 pp231-232

¹⁴⁸ R. Guiland, la politique sociale des empereurs byzantins, Paris 1959 pp 76-79, cf aussi le codex théodosien...

¹⁴⁹ Kh.Belkhodja, l'Afrique Byzantine a la fin du Vie et au début du VIIs, R.O. M.M. n°spécial ,1970, p56.

¹⁵⁰ محمد الطاهر منصوري، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي، المرجع السابق، ص34

¹⁵¹ Patlagean, Pauverauté économique et pauvereté sociale p16-17

¹⁵² Patlagean, Pauverauté économique et pauvereté sociale ,p16

¹⁵³ I Patlagean, Pauverauté économique et pauvereté sociale ,pp12-13-16

¹⁵⁴ محمد الطاهر منصوري، ملامح بعض الفئات الاجتماعية في إفريقيا في العهد البيزنطي، المرجع السابق، ص36

¹⁵⁵ اعتبر غزير أن نسبة العبيد في الأرياف تعتبر أكبر من المدن، لعلاقة ذلك بالأرض.

St. Gsell, Esclaves ruraux dans l'Afrique romaine, dans Melanges offerts à Gustave Glotz, Paris, 1932, p.397-415[Etudes sur l'Afrique antique- Scripta varia,Lille,1981,p.253-415] cf. aussi Cl.Lepelley, La crise de l'Afrique romaine au début du Veme siècle,in Aspacts de l'Afrique romaine, pp 372-374

¹⁵⁶ كان يفرق بين نوعين من الممتلكات الفلاحية، الأولى تستغل بواسطة العبيد، بينما الثانية بواسطة كراء اليد العاملة من المزارع المجاورة. ويبدو أن

زوجته بيدانتيليا Pudentilla قد سلمت لأبنائها 400 عبد يشتغلون في المزارع بينما حافظت على 15 لتسيير مسكنها الفخم في طرابلس.أنظر:

Apulée Apologie, 17 ,93 ; cf. H.Pavis d'Escurac, Pour une étude sociale de l'Apologie d'Apulée, Ant. Afr. 8, 1959, p.89-101.

¹⁵⁷ Ch. Picard ; la civilisation de l'Afrique ro maine

¹⁵⁸ St Augustin, Ep.10,2-8,p.46-51;24,1,p.126,15-16. Dans les lettres de saints Augustins découvertes par Johannes Divjak. Cf Cl.Lepelley, La crise de l'Afrique romaine au début du Veme siècle, pp372-374 ; cf. F. Decret, ,Augustin d'Hippone et l'esclavage. Problèmes posés par les positions d'un évêque de la Grande Eglise face à une réalité sociale dans l'Afrique de l'Antiquité tardive, Dialogues d'histoire ancienne, 1985,11, 1, p. 674 - 685

¹⁵⁹

¹⁶⁰ St.Augustin, lettre 20....,

(S)Lancel (1984). Etudes sur la Numidie d'Hippone au temps de saint Augustin. MEFRA. Rome, EFR. 96: 1085-1113.

¹⁶¹ Ibid,1110Ibid.p

¹⁶²

¹⁶³ T.D.Barnes, Aspects of the background of the City f God, dans l'Afrique romaine, les conferences Vanier 1980, Ottawa University,1982.pp69-85

¹⁶⁴ Maison vandalessss

¹⁶⁵ M.Blanchard.lémée, dans les Jardins de Djemila,Ant.Afr. T.34.185-197

¹⁶⁶ P.A.Fevrier, le développement urbain en Afrique du Nord, Les exemples comparés de Djemila et de Sétif, Cah.arch.14, 1964,p.14-17.

¹⁶⁷ Y.Thebert, l'évolution urbaine, p120

¹⁶⁸ Victor de Tonna,Chronicon, à l'année 542, éd.th.Mommsen,MGH.,TXI,1,Berlin,1893,p.201.

¹⁶⁹ Ch.Diehl,Afr.Byz. p339

¹⁷⁰ Procope , Bell.Pers.,2 ,22,6-8,p250 ; J.Durliat, la peste du VI^e siècle, op cit,p 117.

¹⁷¹ Corippus, Iohannidos,III,345-392

¹⁷² Corippus, Joh. III,345 ; E.Stein, Histoire du Bas-Empire,T.2,Paris-Bruxelles-Amsterdam,1949,p.759, J.Durliat, la peste du VI siècle